مناهج البحث في العقيدة

الدكتور
يوسف بن محمد السعيد
أستاذ مساعد بكلية أصول الدين
الرياض - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد : فإن المسلمين عنوا عناية كبرى بدينهم تفوق كل عناية ، وهذا من تكفل الله — تعالى — بحفظ هذا الدين ، كما قال — تعالى — : { إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون } ، ولا ريب أن انبراء طائفة من هذه الأمة لحمل لواء الإسلام عقيدة وشريعة لا بد أن يكون موجودا في كل زمان ؛ لقول النبي — ﷺ — : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين " .

ومن عناية المسلمين بدينهم : تدبرهم للوحيين ، واستخراج ما يستطيع كل واحد منهم استخراجه من الفوائد والحكم والأحكام وغير ذلك .

وقد أكثر العلماء من التصنيف في فلك هذين الوحيين العظيمين ، وكثرت التفريعات التي تضبطها الأصول الجامعة والتي لا تخرج عنها .

ومع هذا الإنتاج الهائل الذي لم تبلغه أمة من الأمم فإنه لا تزال تظهر بين الفينة والأخرى دعاوى مفادها أنه ليس عند أهل الإسلام منهجية صحيحة يسيرون على ضوئها .

ومن هذا المنطلق عزمت على الكتابة في هذا الموضوع ؛ وسرت فيه وفق المخطط التالي :

أولا : التعريف بهذا العلم .

ثانيا : أهمية مناهج البحث على وجه العموم .

ثالثا : أهمية منهج البحث في العقيدة .

رابعا : صلة هذا العلم بعلم العقيدة والملل والنحل والموازنة بين الأديان .

خامسا : أصل هذا العلم ، والأدلة عليه .

سادسا : ضوابط هذا العلم .

سابعا : لمحة عن التدوين في هذا العلم .

ثامنا : مناهج البحث المتبعة في دراسة العقيدة .

أ — المنهج التأريخي الوصفي .

ب ــ المنهج التحليلي النقدي .

ج ــ المنهج المقارن .

د ــ المنهج العلمي التجريبي .

ثامنا : مناهج التلقي .

أ ــ المنهج النقلي .

ب ــ المنهج العقلي .

ج ــ المنهج الكشفي الإلهامي والذوقي .

تاسعا : مناهج الاستدلال .

المبحث الأول : أ ــ منهج الاستدلال النقلي .

ب ــ منهج الاستدلال العقلي .

مصادر البحث ومراجعه .

أولا : التعريف بهذا العلم .

التعريف اللغوي والاصطلاحي :

المنهج لغة : مفعل من مادة (نهج) ينهج نهجا ، وهو الطريق المستقيم البين .

قال الجوهري (ت ٣٩٣): " نهج الطريق : أبانه ، وأوضحه ، ونهجه : سلكه ، والمنهاج : الطريق الواضح "[1] .

وقال الفيروز آبادي (ت ٨١٧) : " استنهج الطريق : صار نهجا ، وفلان نهج سبيل فلان ، أي : سلك مسلكه "[2] .

أما تعريفه الاصطلاحي : فقد عرف بتعريفات كثيرة منها :

١ ــ هو الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد العامة ، والتي تهيمن على سير العقل ، وتحدد عملياته ، حتى يصل إلى نتيجة معلومة[3] .

٢ ــ هو القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية وفي أي مجال[4] .

٣ ــ القواعد العلمية التي يسلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة[5] .

وهذه التعريفات واحدة في المعنى وإن اختلف التعبير عنها باللفظ ؛ لأن مدارها على القواعد التي يسير بها الباحث أو تسير الباحث عند إرادته بحث أي مسألة علمية .

" وكان العلماء المسلمون يعبرون عن المنهج بالأصول والقواعد "[6] .

تعريف علم مناهج البحث في العقيدة :

هو علم يعنى بدراسة دلائل المسائل التي تذهب إليها كل فرقة من الفرق من حيث مصادرها ، وطريقة الاستدلال بها ، وموقفها من مصادر غيرها ، وطريقتها في دراسة العقيدة .

---

[1] الصحاح (١/٣٤٦) .

[2] القاموس المحيط (ص٢٦٦) .

[3] انظر : العلم والبحث العلمي لحسين رشوان (ص١٤٣) .

[4] انظر : منهج البحث العلمي عند العرب لجلال موسى (ص٢٧١) .

[5] انظر : مناهج البحث العلمي د / عبد الرحمن بدوي .

[6] منهج كتابة التاريخ الإسلامي د / محمد بن صامل السلمي (ص٨٩) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولا ، أو قولا وعملا كمسائل التوحيد والصفات ، والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل "[٧] .

هذا هو الذي عنيته ببحثي هذا .

وبالتتبع لما يطلق عليه مناهج البحث في العقيدة ودراستها ، وجدت أن هذا العنوان يطلقه الباحثون على أمور — ولا مشاحة في الاصطلاح — هي :

١ — الدراسات والأبحاث التي تعنى بجمع أقوال طائفة من الطوائف أو فرقة من الفرق أوعلم من الأعلام في أبواب الاعتقاد ، أو في باب من أبوابه ، كأن يقال : منهج الإمام محمد بن نصر في مسائل الاعتقاد ، ويعنى به جمع أقواله في أبواب الاعتقاد ، أو يقال : منهج الأشعرية في أبواب الإيمان باليوم الآخر . . . الخ .

٢ — الدراسات التي تعنى بدراسة الدلائل ومصادرها ، وهي التي عنيتها في هذه الدراسة .

٣ — الدراسات التي تعنى بدراسة أوعية المعلومات لطائفة من الطوائف .

ثانيا : أهمية مناهج البحث على وجه العموم

إن لمناهج البحث في العلوم أهمية كبرى ؛ إذ هي الطريق الموصل إلى أي علم ، فالعلوم متعددة في موضوعاتها ، وفي أهدافها وعناصرها ، وفي مصادرها ، وفي مناهج بحثها ، والعلوم لا تعرف بموضوعاتها ؛ لأن الموضوعات تساعد على البحث في هذا العلم أو ذاك ، ومثلها الأهداف ، وإنما الذي يعين على ذلك هو المنهج الصحيح للبحث ، فبقدر ما يكون منهج البحث قويا قويما قائما على أساس منهج سليم ، ومناسب للموضوع الذي يبحث فيه ، بقدر ما تكون النتائج المتوصل إليها معتبرة من الناحية العلمية[٨] .

---

[٧] درء التعارض (١/٢٧ — ٢٨) .

[٨] انظر : نظرة عامة في بعض مناهج البحث الإسلامية د / طه العلواني بحث منشور في مجلة أضواء الشريعة عدد (٨) جمادى الآخرة عام ١٣٩٧ (ص٤٠٠) .

فللمنهج أثره ودوره الكبير في أصالة الفكر وسلامة الأفكار والمعلومات والنظريات والمفاهيم المستنتجة ، فما لم يكن منهج البحث والتفكير سليما أو موافقا لاتجاهه، فان النتائج لن تكون صحيحة ومنسجمة.

والباحث بدون منهج يقع في متاهات الفوضى ، والاضطراب ، والتناقض ، وارتباك الآراء والنتائج ، ويظل البحث مشوشا ، وعقيما ، وتكون حصيلته الاستنتاجية متناقضة ، بلا وحدة في الاتجاه والنتيجة ، فيخسر بذلك كثيرا من النتائج التي كان بإمكان البحث أن يعطيها لو أنما سار على أصول وأسس منهجية بحثية سليمة ، واضحة الأهداف والمعالم ، سليمة الرؤى[٩] .

ولذا أيضا كان من الضروري أن يحدد لكل موضوع من موضوعات العلم والمعرفة البشرية منهجه المناسب له، وطريقته الخاصة به، فيكون للعلوم الطبيعية منهج معين، وللتاريخ منهج معين ولكل من الفقه والعقائد والرياضيات والفلسفة.. الخ منهجه الخاص به، ضمن إطار منطق علمي موحد .

وذلك أن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه[١٠] ، فتقدم العلم وتأخره مرتهن بمسألة المنهج ، يدور معها وجودا وعدما[١١] .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه — أيضا — من الخطورة بمكان : اتخاذ مناهج غير صحيحة ، فاتخاذ هذه المناهج كغياب المنهج الصحيح ، بل هو أشد خطرا ، فإنه إذا اتخذت أمة من الأمم منهجا ، واعتقدته صحيحا ، والتزمت به ، وكان هذا المنهج مضلالا ولا يوصل إلى الحقيقة المنشودة والعلم المطلوب ، فإن هذه الأمة تكون قد أوقعت نفسها في متاهات وأوهام كبيرة تنحرف بها عن المسار المنشود والغاية المطلوبة ، وحينئذ تكون الأمة التي لم تتخذ منهجا أفضل منها ؛ لكون هذه الأمة التي لم تلتزم هذا منهجا من

---

[٩] انظر : المصدر السابق ، مناهج البحث في العقيدة الإسلامية د / عبد الرحمن الزنيدي (ص١٨) .

[١٠] انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن (١/٢١) .

[١١] انظر : منهج البحث عند العرب د / جلال موسى (ص٢٧١) ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/٢١) .

المناهج قد جعلت حضارتها قائمة على أمشاج من المناهج التي لا يعدم أن يكون شيء منها صحيحا[12] .

وإنه كلما قويت مناهج أمة من الأمم وصحت في علم من العلوم زاد حذقها في ذلك العلم ، والعكس بالعكس ، فهاهي الدول الغربية بل لما قوت مناهجها في العلوم الدنيوية تقدمت على أكثر الأمم فيها ، وهاهي الأمة الإسلامية لما اهتمت بأمر دينها ، فاقت غيرها من الأمم في هذا المجال ، بل لا مقارنة في ذلك .

بل إنه حتى العلوم الدنيوية ما أفادت أوربا حضارتها المعاصرة إلا بسبب اختلاطهم بالمسلمين ، وإن المنهج الاستقرائي التجريبي[13] التي تفخر به أوربا اليوم ، وتزعم أنه من وضع " فرنسيس بيكون[14] " ليس إلا وليد الحضارة الإسلامية .

ثالثا : أهمية منهج البحث في العقيدة

تبين مما سبق أهمية منهج البحث في العلوم على وجه العموم ، وأما أهميته في علم العقيدة على وجه الخصوص ، فإنه ينبغي أن يعلم أن مسألة اختيار المنهج، وطريقة الفهم والتفسير العقائدي، ليست قضية ذاتية ترتبط بالميول الشخصية، أو بالتصورات والأهواء الذاتية، بل إن المنهج العقائدي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأصول الشرعية، وبمفاهيم العقل الإيمانية التي تدور حول مركز الانطلاق، وقاعدة الفهم والتفكير (عقيدة التوحيد)، كما يرتبط بموضوع البحث وطبيعته.

---

[12] انظر : الإسلام والعلم التجريبي د / فاروق الدسوقي (ص٢٤ ـــ ٢٥) .

[13] المنهج الاستقرائي التجريبي منهج فلسفي يرى أن المعرفة الإنسانية كلها تستند إلى التجربة دون النظر إلى فطرية المبادىء .

انظر : معجم المصطلحات الفلسفية تأليف عبده الحلو (ص٥٣) [المركز التربوي للبحوث بيروت ١٩٩٤] .

[14] فيلسوف إنجليزي ، ولد سنة ١٥٦١ بالتاريخ النصراني ، وتعلم في كمبردج ، ودرس المحاماة ، وعمل في الحياة السياسية ، يزعم الغربيون أنه واضع أسس المدرسة التجريبية ، له مؤلفات منها : محاولات في الأخلاق والسياسة ، وبحث في قيمة وتطور العلوم ، توفي سنة ١٦٢٦ بالتاريخ النصراني .

انظر : موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب ، تأليف : روني إيلي ألفا (١/٣٠٥ ـــ ٣٠٨) .

والباحث في علم العقائد والديانات والملل والنحل والمذاهب يجد نفسه أمام زخم كثير من الآراء المتناقضة ، التي سببها التنكب عن الطريق السوي والمنهج المستقيم ، وهذا مصداق قول الله ـــ تعالى ـــ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ وقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴾ .

ولما كان الأمر كذلك ، فإنه لا يجمل بالباحث الطالب للحق أن يبحث عن المسائل ، ثم يحكم على أصحابها ، دون أن يبحث في الدلائل التي نتجت عنها تلك المسائل ؛ إذ لا يمكن معالجة الأخطاء في المسائل دون النظر في الأصول التي بنيت عليها ؛ فالبحث فيها يبقى عقيما عدم الجدوى .

أما إذا نظر إلى أصل كل فرقة ، فإنه يمكن علاج الأخطاء في تلك المسائل ، إذ إنه من الممكن أن يكون الخطأ في مسألة من المسائل ناتجا عن قصور في معرفة الاستدلال بالدليل الخاص بها .

فعلى سبيل المثال ، هناك بعض الفرق الإسلامية تنكر بعض الأسماء أو بعض الصفات ؛ بحجة أنها لم ثبت إلا بخبر الآحاد ، وخبر الآحاد ليس حجة عندهم في أبواب الاعتقاد ، فالبحث مع هذه الطوائف في إثبات هذه الصفات أو إثبات هذه الأسماء لايؤتي ثماره دون البحث معهم في مسألة حجية خبر الآحاد في الاعتقاد ؛ لأنه قد يؤتى بالدلائل الدالة على أن هذه الصفة أو ذلك الاسم ثابت بخبر متواتر ، فيسلم الخصم بذلك . لكن الإشكالية لا تزال باقية ؛ لبقائها في ما يماثلها من الأسماء والصفات .

وبمنهج البحث الصحيح في علم العقيدة يمكن إزالة الفوارق والعقبات أمام توحد صفوف المسلمين ، " فإن الأساس الذي يرجع إليه اختلاف الطوائف المنتسبة إلى الإسلام في العقيدة هو اختلاف المناهج "[15] فهو الطريق إلى وحدة الأمة وتوحيد كلمتها ، دون

---

[15] مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العاصر الحاضر د / عبد الرحمن الزنيدي (ص٢٢) .

التنازل عن شيء من الثوابت والمسلمات في المعتقد ، وهذا كما قال — تعالى — : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ فإن من الطوائف من انحرافها يسير ، وبعضها يكاد يكون مخرجا من الملة .

فعلى سبيل المثال : الموقف من سنة النبي — ﷺ — الناس من أهل البدع متفاوتون في قبولها ، فمنهم من لا يقبلها ألبتة ، ومنهم من يقبل متواترها دون آحادها ، ومنهم من يقبلها ما لم تعارض مع ما يزعمونه قاطعا عقليا .

هذه المواقف من السنة لها آثارها السلبية على هذه الطوائف في معتقداتها ، فما لم يعلم المجادل والداعية إلى الله — تعالى — هذه المواقف ، وأسبابها ، فإنه لن يتمكن من علاج هذه المشكلة وتصحيح ذلك المعتقد .

وأيضا ، فإنه يبنى عليه كيفية التعامل مع هذه الطوائف ؛ لأنه طريق موصل إلى الفرق بينها .

وبه يكون تصحيح الفكر والمعتقد ، فهو الطريق إلى إغناء الفكر العقائدي وإنضاجه بعودته إلى المصادر الصحيحة : الكتاب والسنة ، وبتركه كل ما يخالفهما .

وبمنهج البحث العلمي في العقيدة يستطيع الباحث المسلم إزالة كثير من الإشكالات التي تواجهه اليوم ، فإن كثيرا من العلوم والنظريات " التي أطلق عليها اسم العلم ، قد بحثت وفق مناهج بحث خاصة وصنفت بالمنهجية أو الموضوعية والعلمية ، واكتسبت ثقة جميع الباحثين في هذه المجالات ، بل حازت إيمانهم ، والنتائج التي توصل إليها ، هي نتائج تصطدم — في أحيان كثيرة — بعقيدة المسلم ، ولا تنسجم إلا نادرا مع فكرة المسلم الكلية عن الكون والإنسان والحياة ، والاعتراض على ذلك يكاد يكون اعتراضا على قضايا علمية مسلمة ؛ لأنها بحثت وفق منهج بحث علمي ، ومنهج البحث

نفسه وراءه فلسفة قوم آخرين لا يستطيع ا
العمل على تلمس منهج للبحث في هذه العل
الوقوع فيما يقع فيه غيره من أخطاء ، ويس
المسلم ونظرته إلى الكون والإنسان والحياة "[١٦]

ومن الخطأ الكبير اعتقاد أنه لا علاقة
منطقها ومنهج تفكيرها ، إذ إن تاريخ ا
والعقيدة[١٧] ، فالفرد جزء المجتمع وهو يك
ويتوراثها الناس جيلا بعد جيل ، ما لم تأت
العقائد الفاسدة ، فبمجيء ذلك ، يتغير الا
دراسة العقيدة .

فالاعتقاد في الرب ، والنظرة للإنس
حضارة إلى حضارة ومن مجتمع إلى مجتمع آخر
المنهج ، فعلى سبيل المثال كان الناس في الج
ويتشاءمون منه تارة ، وماكان كثير منه يسا
وأبطل هذه العادة ، لم يعد لهذا الطير أي أثر في
وانظر إلى حال الأمم قبل دخول الإسا
سطحية إلى أبعد الحدود ، فلما دخل الإسلا
تغيرت عقائد الناس ، بل تغيرت كثير من أمور
فهذا مما يدل على أن الاعتقادات مبناها
فتبين بهذا أهمية مناهج البحث في العقيدة

[١٦] نظرة عامة في بعض مناهج البحث الإسلامية د / طه جابر
العدد ٨ عام ١٣٩٨ (ص٤٠١) .

[١٧] انظر : الإسلام والعلم التجريبي (ص١٨) .

[١٨] انظر : معالم السنن للخطابي (٥/٣٨٧) ، النهاية في غري
١٠/٢٢٣) .

رابعا : علاقة هذا العلم بعلم العقيدة والملل والنحل والموازنة بين الأديان

إن لعلم مناهج البحث في العقيدة ارتباطا وثيقا بالعلوم المتعلقة بالاعتقاد ، ومن هذه العلوم :

١ ـ علم العقيدة والتوحيد .

إن علم مناهج البحث في العقيدة ، يعتبر بالنسبة لمسائل علم العقيدة والتوحيد ، كعلم أصول الفقه بالنسبة لمسائل الفقه ، وإن كان ثمة فارق بينهما ؛ إلا أن المراد الإيضاح .

فعلم مناهج البحث يوضح الدلائل التي بنيت عليها تلك المسائل ، ومعلوم أن مسائل الاعتقاد يعتقد أصحابها أنها مسائل قطعية ، وهذا العلم يبين أصل هذه المسائل ، هل أصلها ـ فعلا ـ قطعي : كتاب الله وسنة رسوله ـ ﷺ ـ أم أن أصلها ظني ، مبني على الهوى والظن .

وحينما يذكر هنا القطعي والظني ، فإنه لا يراد به ما يريده المتكلمون من جعل أخبار الآحاد من الأمور الظنية التي ليست معتبرة في العقيدة ، بل يراد به هنا الظن المذموم اتباعه ، المذكور في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ .

٢ ـ علم الملل والنحل .

فعلم الملل والنحل يذكر فيه مقالات الناس في الاعتقادات سواء منها ما يتعلق بالمسائل أو أصول تلك المسائل ودلائلها .

وأما علم مناهج البحث ، فهو أخص من هذا ، فهو يعنى ببيان أصول المقالات ، يعني دلائلها ، دون الدخول في التفاصيل الجزئية المتعلقة بالمقالات نفسها .

وهذان العلمان مرتبطان ، فلكي تعرف أصول المقالات والفرق ، لا بد من معرفة صلتها بما قبلها من الملل والنحل ، فإن كثيرا من المناهج والقواعد الموجودة لدى كثير من الفرق مستمدة من أصول ملل ونحل سابقة ، فإذا استطاع الباحث أن يعرف أصول الملل والنحل والديانات السابقة ، سهل عليه معرفة الحق من الباطل ، وربطها مع المناهج

الأخرى التي قامت عليها أصول البدع عند كثير من فرق المسلمين كما فعل غير واحد من أهل العلم ، كالإمام أحمد حين بين أن أصول جهم التي اعتمد عليها إنما استقاها من مذهب السمنية[١٩] ، والشهرستاني حين يتكلم عن بعض الطوائف[٢٠] ، وشيخ الإسلام ابن تيمية حينما رد أصول كثير من أهل التعطيل إلى الصابئة الدهرية واليهود[٢١] ، وحين بين أن كثيرا من المعطلة اعتمدوا تفسيرا وضعه لهم بشر المريسي[٢٢] ، ولما ذكر قول المتصوفة في المكاشفات بين أن أصل كلامهم " من مادة المتفلسفة والقرامطة الباطنية ، الذين يجعلون النبوة فيضا يفيض من العقال على نفس النبي "[٢٣] والمقبلي حين بين أن جهالات الحلولية متقدمة في الفلاسفة والمنجمة والسحرة والباطنية[٢٤] .

٤ ـ أن في معرفة مناهج البحث معرفة للتداخل الذي وقع بين الفرق[٢٥] ، وعليه يسهل جمع الأصول ، ثم الرد عليها برد عام ، لأنه ينتظمها أمر واحد .

٣ ـ علم الموازنة بين الأديان ، المعروف بعلم مقارنة الأديان .

فعلم الموازنة بين الأديان يعنى بدراسة الفوارق بين دينين من حيث أصولهما ، ومنهجهما ؛ وما يتميز به كل دين على الآخر .

وهذا العلم ـ علم مناهج البحث في العقيدة ـ يبحث في الأصول التي استقى منها أهل كل دين دينهم وأقوالهم ، هل الأصل : الوحي ، أو غيره ؟ هل هذا الوحي محرف ، أو أنه محفوظ من التحريف ؟ . . . الخ .

---

[١٩] انظر : الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٠١ ـ ١٠٤) .

[٢٠] انظر : الملل والنحل (١/١١٢) و (١/١٤٦ ـ ١٤٧) .

[٢١] انظر : الفتوى الحموية الكبرى (ص٤٦ ـ ٤٩) ، مجموع الفتاوى (٤/٢١٩ ـ ٢٢٠) و (٥/٢٢) و (٨/١٤٦) .

[٢٢] انظر : درء التعارض (٥/٢٣٧) ، الفتوى الحموية الكبرى (ص٥٢ ـ ٥٣) .

[٢٣] درء التعارض (٥/٣٥٣) .

[٢٤] انظر : العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ (ص٣١٣) .

[٢٥] يوجد رسالة علمية مسجلة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان " التداخل بين الفرق " للباحث يوسف الغفيص .

فهذا العلم ، أعني علم المناهج أصل لمعرفة الفوارق بين الأديان ، فلا غنى للباحث في علم مقارنة الأديان عن النظر في هذا العلم ؛ ولهذا كان من المناهج المتبعة في علم مناهج البحث : منهج البحث المقارن ، كما سيأتي بيانه — إن شاء الله تعالى — .

خامسا : أصل هذا العلم ، والأدلة عليه .

هذا العلم وإن كان غير موجود بهذا الاسم — كغيره من كثير من العلوم — إلا أنه موجود ومعروف ، ولا يمكن الانفكاك عنه ؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يتبع الرسل — عليهم السلام — ويعادي أعداء الله إلا بالبحث في الأصول التي تكون سببا لاتباع من يدعي الرسالة ، وهو معرفة مصدر رسالته ، وبعد اتباعها لا بد أن يعادي أعداء هذه الرسالة ، وهذا لا يمكن إلا بمعرفة موقفهم منها .

فهذا العلم أصل من الأصول الكبار المهمة .

وهذا العلم كان موجودا حتى قبل الإسلام ، فعن أنس بن مالك — رضي الله تعالى عنه — قال : " نهينا أن نسأل رسول الله — ﷺ — عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل البادية، فقال : يا محمد ! أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، قال : صدق ، قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله ، قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك آلله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك آلله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك آلله بعثك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، قال : صدق ، قال : ثم ولى ، قال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن ، فقال النبي — ﷺ لئن صدق ليدخلن الجنة "[26] .

وفي لفظ آخر عن أنس — رضي الله تعالى عنه — قال : " بينما نحن جلوس مع النبي — ﷺ — في المسجد ، دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ، ثم عقله ، ثم

---

[26] أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤١) رقم (١٢) .

قال : لهم أيكم محمد ؟ والنبي — ﷺ — متكئ بين ظهرانيهم ، فقلنا : هذا الرجل الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ، فقال له النبي — ﷺ — : قد أجبتك فقال الرجل للنبي — ﷺ — : إني سائلك فمشدد عليك في المسألة ، فلا تجد علي في نفسك ، فقال : سل عما بدا لك ، فقال : أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله آلله آمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أنشدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال النبي — ﷺ — : اللهم نعم ، فقال الرجل : آمنت بما جئت به ، وأنا رسول من ورائي من قومي ، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر "[٢٧] .

فضمام هنا سأل عن مصدر النبي ﷺ فيما يأمر به وينهى عنه .

وفي خبر أول ما بديء به النبي ﷺ من الوحي ، قالت عائشة أم المؤمنين — رضي الله تعالى عنها — : " فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة — وكان امرأ تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخا كبيرا قد عمي — فقالت له خديجة : يا بن عم اسمع من بن أخيك ، فقال له ورقة : يا بن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله — ﷺ — خبر ما رأى ، فقال له ورقة : هذا الناموس الذي نزل الله على موسى ، يا ليتني فيها جذع ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك ، فقال رسول الله ﷺ : أو مخرجي هم ؟ قال : نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا ، ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي "[٢٨] .

الأدلة على أهمية هذا العلم في الإسلام :

أما الأدلة على أهمية هذا العلم في الإسلام ، فهي كثيرة جدا ، وهذه بعض الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف :

---

[٢٧] أخرجه البخاري في صحيحه (١/٣٥) رقم (٦٣) .

[٢٨] أخرجه البخاري في صحيحه (١/٤) رقم (٣) .

أولا : الأدلة من كتاب الله — تعالى — ، وهي قسمان :

أدلة فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه .

وأدلة فيها بيان موقفهم من الوحي ، وهو الأدلة الصحيحة .

أولا : الأدلة التي فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه :

لقد جاء في كتاب الله — تعالى — أدلة كثيرة فيها المطالبة ببيان المصدر المستند إليه ، ومن هذه الأدلة ما يأتي :

— قوله — تعالى — : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ .

قال أبو جعفر ابن جرير — رحمه الله تعالى — : " والبرهان هو البيان والحجة والبينة "[٢٩] .

— قوله — تعالى — : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ .

— قوله — تعالى — : ﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ .

ففي هذه الأدلة مطالبة بالدليل الذي استندوا إليه في دعواهم قولهم الذي قالوه ، وإفكهم الذي ائتفكوه .

— قوله — تعالى — : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾ ﴾ .

قال ابن كثير — رحمه الله تعالى — : " إن الملك والتصرف كله إلا لله — عز وجل — فكيف تعبدون معه غيره ، وتشركون به ؟ من أرشدكم إلى هذا ؟ من دعاكم إليه ؟ أهو أمركم به ؟ أم هو شيء اقترحتموه من عند أنفسكم ؟ ولهذا قال : ﴿ ائْتُونِي

---

[٢٩] تفسير ابن جرير (١/٤٩٢) .

بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ ﴾ ، أي : هاتوا كتابا من كتب الله المنزلة على الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — أي : دليل بين على هذا المسلك الذي سلكتموه إن كنتم صادقين ، أي : لا دليل لكم لا نقليا ولا عقليا على ذلك ، ولهذا قرأ آخرون ﴿ أو أثرة من علم ﴾ ، أي : علم صحيح تؤثرونه عن أحد ممن قبلكم "[30] .

وقال القرطبي — رحمه الله تعالى — : " فيه بيان أدلة السمع "[31] .

— قوله — تعالى — : ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ .

— قوله — تعالى — : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ .

ففي هذه الآيات الكريمة مطالبة بالأصول التي استمد منها هؤلاء ما هم عليه من الاعتقادات .

الأدلة التي فيها كشف موقفهم من الوحي :

لقد بين الله — تعالى — مواقف الناس تجاه ما جاءت به الرسل — عليهم الصلاة والسلام — .

* فتارة يذكر أنهم يردونها اتباعا للهوى ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ .

---

[30] تفسير القرآن العظيم (٤/١٥٤ — ١٥٥) .

[31] الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٨٢) .

* وقال — تعالى — : ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يتحكمون على الله — تعالى — كما قال — جل وعلا — : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٣٠﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ ﴾ .

وقال — تعالى — : ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يردونها تقليدا وتعصبا للآباء كما قال — تعالى — مخبرا عنهم ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يردونها لضعف أتباع الرسل ، كما قال — تعالى — مبينا شأن قوم نوح — ﷺ — : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ .

وقال — تعالى — مبينا ما أجابوا به نبيهم نوحا — ﷺ — : ﴿ ۞ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يفرقون بين ما أنزل الله ، فيؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ، كما قال — تعالى — : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ .

وقال — تعالى —: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر مطالبتهم بتبديل المنزل عليهم ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يزعمون أن هذا القرآن متقول ، وأنه غير منزل من عند الله — تعالى — كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ .

وقال — تعالى — : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويقابلون ما أمروا به بإعلان العصيان ، كما قال — تعالى — : ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ ﴾ .

* وتارة يذكر أنهم يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، كما قال — تعالى — : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ ﴾ .

ففي هذه الآيات — وغيرها كثير — كشف لمواقف المشركين مما انزل الله — تعالى — .

والكشف عن مواقف الناس من النصوص هو أحد شقي هذا العلم ، كما تقدم .

ثانيا : الأدلة من السنة :

لقد دلت السنة في أحاديث كثيرة على هذا العلم ، والأحاديث فيها ما هو بيان لمصدر التلقي ، وفيها ما هو بيان لموقف المنحرفين من النصوص .

أولا : ذكر بعض الأدلة الدالة على بيان مصادر التلقي :

١ — عن عائشة — رضي الله عنها — أن رسول الله — ﷺ — بعث رجلا على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ { قل هو الله أحد } فلما رجعوا ذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : سلوه لأي شيء يصنع ذلك ؟ فسألوه ، فقال : لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها ، فقال رسول الله ﷺ : أخبروه أن الله يحبه "[٣١] .

٢ — قوله — ﷺ — لعدي بن حاتم : " أليسوا يحلون ما حرم الله فتحلونه ؟ ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه "[٣٣] .

فقد بين النبي — ﷺ — أن مصدر هؤلاء في التلقي : ما يمليه الأحبار والرهبان ؛ فيتبعونه في تحليل الحرام وتحريم الحلال ، وليس مصدرهم ربانيا .

٣ — وأخبر النبي — ﷺ — بمصادر الكهان حين يدعون علم الغيب ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : سأل رسول الله ﷺ ناس عن الكهان ، فقال : ليس بشيء ، فقالوا : يا رسول الله إنهم يحدثوننا أحيانا بشيء فيكون حقا ، فقال رسول الله ﷺ : تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني ، فيقرها في أذن وليه ، فيخلطون معها مائة كذبة "[٣٤]

٤ — واستخبر النبي ﷺ ابن صياد في شأنه ، ففي حديث عمر بن الخطاب — رضي الله تعالى عنه — أنه انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط قبل ابن صياد ، حتى وجده يلعب مع الصبيان عند أطم ابن مغالة ، وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم ، فلم يشعر حتى

---

[٣١] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٨٦/٦) رقم (٦٩٤٠) ، و مسلم في صحيحه (٥٥٧/١) رقم (٨١٣)

[٣٣] أخرجه الترمذي في جامعه رقم (٣٠٩٥) ، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٦/٧) ، وابن جرير (١٠/ ١١٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٦/١٠) ، وقد حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان (ص٦٤) .

[٣٤] أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٧٣/٥) رقم (٥٤٢٩) ، و(٢٢٩٤) رقم (٥٨٥٩) و (٢٧٤٨/٦) رقم (٧١٢٢) ، ومسلم في صحيحه (١٧٥٠/٤) رقم (٢٢٢٨) .

ضرب رسول الله ـــ ﷺ ـــ ظهره بيده ، ثم قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ لابن صياد : أتشهد أني رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد ، فقال : أشهد أنك رسول الأميين ، فقال ابن صياد لرسول الله ـــ ﷺ ـــ : أتشهد أني رسول الله ؟ فرفضه رسول الله ـــ ﷺ ـــ وقال : آمنت بالله وبرسله ، ثم قال له رسول الله ـــ ﷺ ـــ : ما ذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتيني صادق وكاذب ، فقال له رسول الله ـــ ﷺ ـــ : خلط عليك الأمر ، ثم قال له رسول الله ـــ ﷺ ـــ : إني قد خبأت لك خبيئا ، فقال ابن صياد : هو الدخ ، فقال له رسول الله ـــ ﷺ ـــ : اخسأ فلن تعدو قدرك "[٣٥] .

ثانيا : ذكر بعض الأدلة الدالة على بيان موقف المنحرفين من الوحي :

١ ـــ عن ابن عمر ـــ رضي الله تعالى عنهما ـــ قال : " أتى النبي ﷺ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا ، فقال لليهود : ما تصنعون بهما ؟ قالوا : نسخم وجوههما ونخزيهما ، قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا فقالوا لرجل ممن يرضون أعور : اقرأ ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه ، قال : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا فيه آية الرجم تلوح ، فقال : يا محمد إن عليهما الرجم ولكنا نتكاتمه بيننا ، فأمر بهما فرجما ، فرأيته يجانئ عليها الحجارة "[٣٦] .

قال الزرقاني ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " وهذا [illegible] تقليدهم ، ولا معرفة الحكم منهم ، وإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في [illegible] الإسلام إقامة للحجة عليهم وإظهارا لما كتموه وبدلوه من حكم التوراة . فأرادوا [illegible] عنها ، ففضحهم الله ، وذلك إما بوحي من الله تعالى إليه أنه موجود في التوراة [illegible] ، وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد الله بن سلام "[٣٧] .

وهذا الحديث دل على هذا العلم من وجهين :

الوجه الأول : المطالبة بالإتيان بالتوراة التي زعموا أن حكم الزاني فيها هو ما ذكروه ، وهذا مطالبة بمصدرهم في التلقي .

---

[٣٥] أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢٤٤/٤) رقم (٢٩٣٠) .

[٣٦] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٤٢/٦) رقم (٧١٠٤) .

[٣٧] شرح الموطأ للزرقاني (١٦٦/٤) .

الوجه الثاني : فيه بيان موقفهم من النصوص ، وهو الكتمان ، ولي الألسنة .

٢ ـــ إخباره ـــ ﷺ ـــ بحال الخوارج ، كما في قوله ﷺ في حديث علي بن أبي طالب ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ : " يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة "[٣٨] .

٣ ـــ وقوله ـــ ﷺ ـــ في حديث أبي سعيد الخدري ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ : " يخرج ناس من قبل المشرق ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه ، قيل : ما سيماهم ؟ قال : سيماهم التحليق "[٣٩] .

٤ ـــ وقوله ـــ ﷺ ـــ في حديث أبي هريرة ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ : " سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم "[٤٠] .

قال المناوي في شرحه لهذا الحديث وبيانه بالمراد من الأحاديث التي أشار إليها النبي ـــ ﷺ ـــ : " . . . الأحاديث الكاذبة والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة فإياكم وإياهم أي : احذروهم ، وبعدوا أنفسكم عنهم ، وبعدوهم عن أنفسكم ، قال الطيبي : ويجوز حمله على المشهورين المحدثين ، فيكون المراد بها الموضوعات ، وأن يراد به ما هو بين الناس ، أي : يحدثوهم بما لم يسمعوه عن السلف من علم الكلام ونحوه ، فإنهم لم يتكلموا فيه ، وعلى الأول ففيه إشارة إلى أن الحديث ينبغي أن لا يتلقى إلا عن ثقة عرف بالحفظ والضبط وشهر بالصدق والأمانة عن مثله حتى ينتهي الخبر إلى الصحابي ، وهذا علم من أعلام نبوته ومعجزة من معجزاته ، فقد يقع في كل عصر من الكذابين كثير ، ووقع ذلك لكثير من الجهلة المتدينة المتصوفة "[٤١] .

---

[٣٨] أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٢١/٣) رقم (٣٤١٤) و (١٩٢٧/٤) رقم (٤٧٧٠) و (٢٥٣٩/٦) رقم (٦٥٣١) ، ومسلم في صحيحه (٧٤٦/٢) رقم (١٠٦٦) .

[٣٩] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٤٨/٦) رقم (٧١٢٣) .

[٤٠] أخرجه مسلم في صحيحه (١١/١ ـــ ١٢) رقم (٦) .

[٤١] فيض القدير للمناوي (١٣٢/٤) .

٥ ـــ ما جاء عن عقبة بن عامر ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ أنه قال : سمعت رسول الله ـــ ﷺ ـــ يقول : " هلاك أمتي في الكتاب واللبن " فقال : يارسول الله ! ما الكتاب واللبن ؟ قال : يتعلمون القرآن ، ويتأولونه على غير ما أنزل الله ، ويحبون اللبن ، فيدعون الجماعات والجمع ، ويبدون "[42] .

ثالثا : عمل الأمة :

إن السلف قد تظاهرت النصوص عنهم كثيرا في السؤال عن المصدر الذي اعتمد عليه الناس في عملهم واعتقادهم ، وكذا بيانهم لحال المخالفين للنصوص .

فعمر بن الخطاب وقصته مع صبيغ بن عسل مشهورة ومعروفة ، فإنه قيل له : يا أمير المؤمنين ، إنا لقينا رجلا يسأل عن تأويل القرآن ، فقال : اللهم أمكني منه ، فبينا عمر ذات يوم يغدي الناس إذ جاء رجل عليه ثياب وعليه عمامة يتغدى ، حتى إذا فرغ قال : ياأمير المؤمنين : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝ ﴾[43] فقال عمر : أنت هو ؟ فقام إليه فحسر عن ذراعيه ، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته ، فقال : " والذي نفس عمر بيده ، لو وجدتك محلوقا لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه ، واحملوه على قتب ، ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم ليقم خطيبا ، ثم ليقل : إن صبيغا طلب العلم فأخطأه " فلم يزل وضيعا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه[44] .

قال الآجري (ت ٣١٠) ـــ رحمه الله تعالى ـــ بعد أن ساق هذا الخبر : " فإن قال قائل : فمن يسأل عن تفسير ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝ ﴾[45] استحق الضرب والتنكيل به والهجرة ؟

---

[42] أخرجه أحمد في مسنده (٤/١٥٥) ، وأبو يعلى في مسنده رقم (١٧٤٦) ، والحاكم ـــ بنحوه ـــ في المستدرك (٢/٣٧٤) وقال : " صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي .

[43] سورة الذاريات ، آية (١-٢) .

[44] أخرجه الدارمي في سننه (١/٦٧) ، والآجري في الشريعة (١/٢١٠) رقم (١٦٠) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى رقم (٣٢٩ و ٣٣٠) .

[45] سورة الذاريات ، آية (١-٢) .

قيل له : لم يكن ضرب عمر ـــ رضي الله عنه ـــ له بسبب هذه المسألة ، ولكن لما تأدى إلى عمر ما كان يسأل عنه من متشابه القرآن من قبل أن يراه علم أنه مفتون . قد شغل نفسه بما لا يعود عليه نفعه . . . "[46] .

وجاء عن عمر ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ أنه قال : " سيأتي أناس يجادلونكم بشبهات القرآن ؛ فجادلوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله "[47] .

وعن معاذة قال : " سألت عائشة ـــ رضي الله عنها ـــ فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلت : لست بحرورية ؛ ولكني أسأل ، قالت : كان يصيبنا ذلك ، فنؤمر بقضاء الصوم ؛ ولا نؤمر بقضاء الصلاة " .

قال القرطبي (ت ٦٥٦) ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " قول عائشة : " أحرورية أنت " إنكار عليها أن تكون سمعت شيئا من آراء الخوارج في ذلك ، وذلك أن طائفة منهم يرون على الحائض قضاء الصلاة ، إذ لم تسقط عنها في كتاب الله ، على أصلهم في رد السنة ، على خلاف بينهم في المسألة "[48] .

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " قوله : " أحرورية " . . . ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج : حروري ؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة ، فاشتهروا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ، ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا ؛ ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار "[49] .

---

[46] الشريعة (١/٢١١) .

[47] أخرجه الدارمي في سننه (١/٤٩) ، والآجري في الشريعة (١/٢١١) رقم (١٦٢ . وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٢٥٠) رقم (٨٣) تحقيق رضا بن نعسان ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٣) رقم (٢٠٢) .

[48] المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (١/٥٩٥) ، وانظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (١/١٨٣) .

[49] فتح الباري (١/٤٢٢) .

ولما ذكر حصين بن عبد الرحمن السلمي (ت ١٣٦) لسعيد بن جبير (ت ٩٥) أنه ارتقى ، سأله سعيد ، فقال : " فما حملك على ذلك " ؟ .

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦) : " فيه طلب الحجة على صحة المذهب "[50] .

وقال محمد بن علي ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " إن من كان قبلكم نقروا وبحثوا فتاهوا "[51] .

وقال ـــ أيضا ـــ : " لا تجالسوا أهل الخصومات ، فإنهم يخوضون في آيات الله "[52] .

وفي لفظ آخر : " الذين يخوضون في آيات الله هم أصحاب الخصومات "[53] .

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي (ت ٢٢٧) : " رأيت زهير بن معاوية (ت ١٧٧) جاء إلى زائدة بن قدامة (١٦٠ أو ١٦١) ، فكلمه في رجل يحدثه ، فقال : من أهل السنة هو ؟ فقال : ما أعرفه ببدعة ، فقال زائدة : هيهات أمن أهل السنة هو ؟ فقال زهير : متى كان الناس هكذا ؟ ! فقال زائدة : ومتى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر ـــ رضي الله عنهما ـــ ؟ ! "[54] .

وقال الإمام أحمد في صدر كتابه الرد على الجهمية والزنادقة : " الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى . . . ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذي عقدوا ألوية البدع ، وأطلقوا عقال الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون بهذا الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن الظالمين "[55] .

---

[50] كتاب التوحيد مع تيسير العزيز الحميد (ص١٠٤) .

[51] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/٤٩) .

[52] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/٥٠) .

[53] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/٥٠) .

[54] أخرجه الآجري في الشريعة (٣/٥٨٢) رقم (٢١١٤) .

[55] الرد على الجهمية والزنادقة (ص٨٥) .

فقد بين الإمام أحمد ـــ رحمه الله تعالى ـــ في هذه الكلمات اليسيرة الأصول التي اجتمع عليها أهل الضلال من الفرق المنحرفة كلها ؛ وهي :

١ ـــ التحريف .

٢ ـــ اتباع من سبق من المبطلين ، وهذا كقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ .

٣ ـــ التأويل ، الذي هو في حقيقته تحريف ، حيث وصفه الإمام أحمد بأنه تأويل الجاهلين ، والعالم الحق ليس تأويله تحريفا ، إنما هو تفسير وبيان .

٤ ـــ الأخذ بالبدع ، وهي الأمور المحدثات .

٥ ـــ اتباع الفتنة .

٦ ـــ الاختلاف في الكتاب ، في تأويله ، وفي الاستدلال به وغير ذلك .

٧ ـــ مخالفة الكتاب فيما دل عليه من الاعتقادات وما يجب لله ، وما ينزه عنه ؛ وغير ذلك ، فهي مخالفة متعمدة .

٨ ـــ الإجماع على مفارقة الكتاب ، والاستعاضة عنه بما وضعته كل طائفة من الأصول التي اعتمدتها ، وجعلتها دينا تدين به ، وميزانا تزن الناس به .

٩ ـــ القول على الله ـــ تعالى ـــ بغير علم .

١٠ ـــ القول في الله وأسمائه وصفاته ، بغير علم .

١١ ـــ القول في كتاب الله ـــ تعالى ـــ بغير علم ، سواء القول في تأويله أو تنزيله ، أو فيهما معا .

١٢ ـــ اتباع المتشابه ، وترك المحكم من القول .

وقال ابن أبي حاتم ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " علامة أهل البدع : الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة : تسميتهم أهل السنة حشوية ـــ يريدون إبطال الأثر ـــ وعلامة الجهمية : تسميتهم أهل السنة مشبهة "[٥٦] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠) في نقضه على المريسي (ت ٢١٨) : " ويحك ! إن الناس لم يرضوا من أبي حنيفة إذ أفتى بخلاف روايات رويت عن النبي ـــ ﷺ ـــ . . . حتى نسبوا أبا حنيفة فيها إلى رد حديث رسول الله ـــ ﷺ ـــ وناقضوه فيها ، ووضعوا عليه فيها الكتب ، فكيف بمن ناصب الله في صفاته التي ينطق بنصها كتابه ، فينقضها على الله صفة بعد صفة ، وشيئا بعد شيء بعمايات من الحجج وخرافات من الكلام خلاف ما عنى الله ، ولم يأت بشيء من الروايات ، ولم يوجد شيء منها عن العلماء الثقات ، بل كلها ضحك وخرافات ؟ فإن كان أبو حنيفة استحق بما أفتى من خلاف تلك الروايات أن ينسب إلى رد حديث رسول الله ـــ ﷺ ـــ استحققتم أنتم أن تنسبوا إلى رد ما أنزل الله ، بل أنتم أولى بالرد من أبي حنيفة ؛ لأن أبا حنيفة قد وافقه على بعض فتياه بعض الفقهاء ، ولم يتابعكم على مذاهبكم إلا السفهاء وأهل البدع والأهواء ، ومن لم يعرف له إلها في السماء ، فشتان ما بينكم وبين أبي حنيفة فيما أفتى ؛ لأنه ليس من كفر كمن أخطأ ، ولا هما في الإثم والعار سواء "[٥٧] .

وقيل لأبي العباس بن سريج (ت ٣٠٣) : ما التوحيد ؟ فقال : " توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتوحيد أهل الباطل : الخوض في الأعراض والأجسام ، وإنما بعث النبي ـــ ﷺ ـــ بإنكار ذلك "[٥٨] .

وقال البربهاري ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " فانظر ـــ رحمك الله ـــ كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة ، فلا تعجلن ، ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر : هل تكلم فيه أحد من أصحاب النبي ـــ ﷺ ـــ أو أحد من العلماء ؟ فإن أصبت فيه أثرا عنهم ، فتمسك به ، ولا تجاوزه لشيء ، ولا تختر عليه فتسقط في النار "[٥٩] .

---

[٥٦] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/٣٩٠) .

[٥٧] نقض الإمام أبي عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (٢/٨٥٣ ـــ ٨٥٥) .

[٥٨] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/٣٨٦) .

[٥٩] شرح السنة (ص٢٣) .

وقال : " والمحنة في الإسلام بدعة ، وأما اليوم فيمتحن بالسنة لقوله : إن هذا العلم دين ، فانظروا ممن تأخذون دينكم "[٦٠] .

وقال : " إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ، ويريد القرآن ، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة ، فقم من عنده ودعه "[٦١] .

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي المشهور بابن أبي زمنين (ت ٣٩٩) ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة ، وينهون عن مجالستهم ، ويخوفون فتنتهم ، ويخبرون بخلاقهم ، ولا يرون ذلك غيبة لهم ، ولا طعنا عليهم "[٦٢] .

وقال الهروي ـــ رحمه الله تعالى ـــ في صدر كتابه ذم الكلام : " فإن هذه الأمة لم يؤتوا في دينها من شيء ما أتوا فيه من قبل التكلف والجدال ، وهما داء الأمم السالف ، ولم يأتيا امرءا بخير قط "[٦٣] .

فهذه النصوص ـــ وغيرها كثير جدا ـــ تبين أن السلف كان لهم منهجية في البحث عن العقائد ، ثم الحكم عليها وعلى أصحابها .

---

[٦٠] شرح السنة (٥٧) .

[٦١] شرح السنة (ص٥٤) .

[٦٢] أصول السنة (ص٢٩٣) .

[٦٣] ذم الكلام (١/٢٧٨) .

سادسا : ضوابط هذا العلم .

إن لهذا الفن ضوابط ينبغي الالتزام بها ، وهذه الضوابط ليست خاصة به ، بل هي عامة في كل أمر يراد بحثه ، ولما كان هذا الفن أحد الفنون ؛ بل من أهم الفنون ، كـان ذكرها أمرا لابد منه ، فمن هذه الضوابط :

١ ـــ الرجوع إلى مصادر العقائد المبحوثة ، ونقل النصوص منها بألفاظها ، والدقة في نسبة الآراء إلى أهلها .

وأما نسبة الأقوال إلى الناس من غير طريق صحيحة ، أو من طريق مشـكوك في صحتها ، أو من طريق لا يعرف مدى التزامها بالصدق والعدل ، فإن هذا من باب الظن الذي نهينا عن اتباعه ، كما قال ـــ تعالى ـــ : { اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم } ، وذم الله ـــ تعالى ـــ متبعي الظن والهوى فقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾

وقد التزم هذا علماء السلف ، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله تعالى ـــ يقول في رده على النصارى : " وأنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها فصلا فصلا ، وأتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعا وأصلا ، وعقدا وحلا "٦٤ .

٢ ـــ التجرد من الهوى ، فإن الهوى يحمل على الاختلاق وقول الإفك ، وقد قال الله ـــ تبارك وتعالى ـــ : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾

وقال ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ .

٣ ـــ ذكر القول بما يبين الحكم عليه ، أو تعقبه بذكر الحكم ، وهذه طريقة القرآن الكريم ، فإنه لا يسوق المقولة مجردة ، بل يسوقها بطريقة تدل على الحكم عليها ، كقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ

٦٤ الجواب الصحيح (١/٩٩) .

عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ ، وقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، وكإخباره ـــ جل وعلا ـــ عن مقولات الأمم لأنبيائهم ، ثم بيانه ما أحل بهم من العذاب والنكال .

وهذا الضابط لا يعني الإخلال بمنهجية البحث التي يفترض فيها العدل والحيادية ، وهذا يتبين بالضابط الذي يليه .

٤ ـــ العدل ، والمراد به ما تقدم من الضوابط ، وليس المراد به ما يراد بما يسمى بالحيادية ، والتي تعني التجرد من الموروثات والمسلمات السابقة الثابتة ، التي لا مجال للشك فيها .

قال الله ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾

وقال ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا ﴾ .

وقال ـــ تعالى ـــ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ .

وأما التجرد عن الحق ، وترك ما دل عليه الدليل الصحيح ، سواء كان من النقل أو العقل ، فليس هذا من العدل في شيء ، فالعدل : وضع الشيء في موضعه اللائق به . والتنكر للحق ، وضع للشيء في غير موضعه ، وهو الظلم .

وإن كل منهج لا يحقق الالتزام بهذا الضابط ، ولا ينظم نشاط البحث والتفكر والاستنتاج على أساسه ، ولا يخضع روح الموضوعات والمسائل العقائدية على ضوئه ؛ فهو منهج عقيم، وغير سليم ، ونتائجه فاسدة .

سابعا لمحة عن التدوين في هذا العلم

التدوين في هذا العلم قديم ، لكنه لم يفرد بمؤلف مستقل — فيما وقفت عليه — قبل كتاب ابن رشد الذي سماه " مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة ".

ولم يبدأ السلف في التدوين في هذا إلا لما كثرت الشبه ، واستطال المتكلمون ، وإلا فإن السلف كانوا يعملون به كغيره من أمور دينهم ، وكلامهم موجود في كتبهم سواء كانت كتب عقائد أو كتب تفسير أو كتب أحكام أو غير ذلك ، لأن اعتمادهم في ذلك كله على كتاب الله — تعالى — وسنة رسوله ﷺ ولم يكونوا يقبلون من أحد كائنا من كان أن يتجاوز ذلك ، وكانوا يكرهون الجدل والمناظرة ؛ لما تورثه من رد الحق ، واتباع الباطل غالبا ، والتدوين فيه عند السلف جاء غالبا مقترنا بالرد على المخالفين ؛ لكون المخالف للسلف معرضا عن الاستدلال بما استدلوا به .

قال ابن البنا — رحمه الله تعالى — : " وهذا وأشباهه إنما تكلم فيه العلماء دفعا لما ذكره المتكلمون ، واعترض عليه المخالفون "[٦٥] .

وهذا العلم قد دخل في مصنفات مختلفة ، منها :

* المصنفات المعنية بالردود ، مثل :

كتاب الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد — رحمه الله تعالى — .

كتاب نقض الدارمي على بشر المرسي .

كتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي .

* الكتب المؤلفة في التحذير من البدع مثل :

البدع والنهي عنها ، لابن وضاح .

الباعث على إنكار البدع والحوادث ، لأبي شامة المقدسي .

الحوادث والبدع للطرطوشي .

امتحان السني من البدعي ، لأبي الفرج الشيرازي الحنبلي .

---

[٦٥] المختار في أصول السنة (ص١٤٩) .

الاعتصام ، للشاطبي .

* الكتب المؤلفة في الاعتقاد ، مثل كتاب :

السنة ، لعبد الله بن أحمد .

التوحيد ، لابن خزيمة .

كتاب الشريعة ، لأبي بكر الآجري .

أصول اعتقاد أهل السنة ، للالكائي .

المختار في أصول السنة ، لابن البناء الحنبلي .

* الكتب المؤلفة في دفع توهم التعارض بين الأحاديث مثل :

كتاب " تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث والجمع بين الأخبار المتشابهة أو المشكلة بادي الرأي " للإمام ابن قتيبة — رحمه الله تعالى — .

إبطال التأويلات ، للقاضي أبي يعلى .

الكتب المؤلفة في دفع توهم التعارض بين العقل والنقل ، مثل :

كتاب درء التعارض بين العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وقريب منه : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية .

وهذه الكتب كلها مطبوعة عدا كتاب " امتحان السني من البدعي " وقد قام الباحث فهد بن سعد المقرن بتحقيقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

والمقصود بهذا المثال لا الحصر .

وفي العصر الحديث ، بعد ظهور الجامعات والمراكز العلمية ، ومراكز البحوث ؛ أصبح هناك اهتمام كبير بهذا الجانب ، وأولوه عناية خاصة ؛ وذلك لوجود ما يسمى بالتخصص ، فالعلوم — على اختلافها — قد دخلها التخصص ، وكل علم من هذه العلوم له تخصص عام ، وله تخصص دقيق ، فالمتخصص في العقيدة تجد أنه يندرج تحت تخصص دقيق ، فربما كان تخصصه الدقيق في الملل والنحل ، وتحت هذا التخصص تخصص آخر ، فقد يكون متخصصا في البحث عن طائفة الرافضة ، أو الزيدية . . . الخ ، فكان من جملة هذه التخصصات الدقيقة " تخصص علم مناهج البحث في العقيدة " .

فعلى سبيل المثال هناك مادة من مواد الدراسة في مرحلة الماجستير وفي مرحلة الدكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان " مناهج البحث في العقيدة " .

وهناك رسائل علمية في بعض الجامعات مسجلة في هذا الموضوع ، فهناك رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " منهج البحث في العقيدة في ضوء التطور العلمي المعاصر " قام بإعدادها الباحث صالح نعمان في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر ، عام ١٩٩٤ ، ونوقشت رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه للباحث سليمان بن صالح الغصن بعنوان " موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة — عرضا ونقدا " ، ورسالة علمية لنيل درجة الماجستير أعدها الباحث عثمان علي حسن بعنوان " منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة " وكلتاهما بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ورسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام على وجود الله " للباحث يوسف بن محمد الأحمد ، بجامعة أم القرى .

وهناك رسائل سجلت أو نوقشت في مناهج بعض الأعلام ، وهذه على قسمين :

قسم يبحث في منهج علم من الأعلام من النواحي العقدية كلها .

وقسم يبحث في جزئية من الجزئيات .

ولم أشأ أن أتطرق إليها هنا ؛ لكون هذا البحث خاصا بأصول الاستدلال الذي ضربت أمثلة عليه فيما تقدم .

كما أن هناك دراسات خاصة قام بها بعض الباحثين في هذا المجال ، فمن هذه الدراسات :

مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر ، للدكتور عبد الرحمن الزنيدي ، وقد تبين من عنوان البحث أنه خاص بالعصر الحاضر ، وإن كان الباحث لم يغفل ما تقدم من الأزمان ، غير أن جل اهتمامه كان منصبا على العصر الحاضر .

فهذه لمحة خاطفة عن التدوين في هذا العلم ، والله أعلم .

سابعا : مناهج البحث المتبعة في دراسة العقيدة

للدراسين لعلم العقيدة مناهج متعددة في دراستها ، وذلك تبعا للغرض من دراستها ، وسأذكر هنا أبرز هذه المناهج .

أولا : المنهج التأريخي والوصفي

هذا المنهج يسلك فيه المؤلفون جانب العرض التأريخي والوصفي السردي ، دون حكم على المقولات ، أو نقد لها .

وهذا النوع سلكه علماء متقدمون ، كأبي الحسن الأشعري في كتابه " مقالات الإسلاميين " وإن كان لم يصرح بأنه لن ينقد الأقوال المخالفة ، غير أن هذا هو منهجه في هذا الكتاب ، وإن كان قد يتدخل أحيانا ، ولكنه نزر يسير ، ومثله الشهرستاني ، الذي صرح بأنه لن يتعرض للمقولات بنقد ، حيث يقول : " شرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ، من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، أو أعين حقه من باطله "[٦٦] .

كما أن هناك من غير المسلمين من سلكه ، وهو ابن كمونة اليهودي ، الذي يقول في مقدمة كتابه : " تقيح الأبحاث للملل الثلاث " ما نصه : " جرت مفاوضات اقتضت أن عملت هذه المقالة في تنقيح الأبحاث للملل الثلاث ، أعني ملة اليهود وملة النصارى وملة المسلمين ، فذكرت فيها أولا أحوال النبوات مجملا ، ثم ذكرت ما يختص بكل ملة من هذه على ترتيب أزمنتها ، فابتدأت بأقدمها زمانا ، وهي الملة اليهودية ، وتلوتها بأوسطها ، وهي الملة النصرانية ، وختمت بأحدثها ، وهي الملة الإسلامية ، وحكيت عن كل واحدة من هذه الملل أصول معتقدها سوى التفاريع ؛ لتعذر استقصائها ، وأردفت ذلك بحكاية أدلة أربابها على صحة نبوة النبي الآتي بها ، وأوردت ما وجه من المطاعن عليها ، وما ذكر من الأجوبة عنها ، منبها على مواقع الأنظار فيها ، ومميزا ما يصلح لأن يعول عليه من تلك الأجوبة عما لا يصلح لذلك منها .

[٦٦] الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٦) .

ولم أقل في شيء من ذلك مع الهوى ، ولا تعرضت لترجيح ملة على أخرى ، بل قررت مباحث كل ملة إلى غايتها القصوى "[67] .

والحقيقة أن هذا المنهج لا يؤدي الدور المطلوب من العالم ، بل إن مثل هذا المنهج قد يؤدي إلى ما يسمى بتقارب الأديان ؛ لذا كان هذا المنهج "أوفر مناهج المسلمين حظا وإشادة عند علماء الغرب ، وبه يرتضون أن يتناول علماء المسلمين الأديان "(٦٨) .

وهذا أمر لا يفرح به ؛ لهذا لم نجد مثل هذا المنهج عند علماء أهل السنة والجماعة ، وإنما وجد عند غيرهم .

[67] تنقيح الأبحاث للملل الثلاث (ص١) .

(٦٨) علم الملل أهميته وضوابطه الشرعية لأحمد عبد الله جود (ص١٨٨) .

ثا

التحليل " عملية يراد بها
خاص "(٦٩) .

والنقد يراد به غرض تلك
فسادها :

وجملة هذا المنهج : ملاحظة ا
ومنهج التحليل والنقد من أبر
وجه الخصوص : علماء السلف أهل
شمولية التحليل والنقد مصاحبة لها .

وهذا المنهج نجده كثيرا في ك
الطوائف والفرق أو من يحملون فكرا ء
فتجد العلماء لا يرفضون الأمر
استيضاح ، فمن أسئلتهم — على سبيل
أخذتم هذا ، ماذا يراد بهذا اللفظ المجمل
وأوهام كاذبة ؟ هل صح النقل ؟ إلى غير
وممن سلك هذا المسلك — على
كتابه " نقض الإمام عثمان بن سعيد ع
حنبل في كتابه " الرد على الزنادقة والج
الشريعة " ، وأبو محمد بن حزم في كتابه
المؤاخذات ، غير أن المراد بيان أنه ممن سا

(٦٩) منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى د
عبد الراضي عبد المحسن (ص١٤٣) .
(٧٠) انظر : منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النص

ومن مظاهر عناية السلف بهذا الأمر : المنهج الذي رسموه لنقد المتون والأسانيد ، وهو ما يسمى بالنقد الداخلي والنقد الخارجي ، فإنهم قد وضعوا مقاييس دقيقة جدا لدراسة النصوص ونقدها ، فأحيانا قد يصح السند ، ولا غبار عليه ، غير أنك تجدهم يردون متنه ، ولا يقبلونه ، فالكلام ليس في سنده ، بل في متنه ، وأحيانا قد يكون المتن صحيحا بدلالة القرآن على معناه ، أو لكونه ورد باللفظ نفسه لكن من طريق أخرى صحيحة ، ومع ذلك يحكمون على ذلك الإسناد بالضعف ، ويذكرون صحة متنه[71] .

وليس في أهل البدع والأهواء من عني بهذا الأمر عناية أهل السنة والجماعة .

وهذا المنهج قد أفاد أهل السنة والجماعة كثيرا ، فقد حفظوا عقيدتهم به على مر الدهور وتعاقب القرون ، فلا تجد بينهم تناقضا ، ولا اختلافا .

[71] انظر : اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا للدكتور محمد لقمان السلفي ، مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدميني ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد علي العمري ، فقد ذكر في هذا الكتب طريقة المحدثين في نقد النصوص متنا وسندا

ثالثا :المنهج المقارن

وهو منهج يسلك سبيل الربط بين الموضوعات المتعددة ؛ لاستخلاص أوجه الشبه أو الخلاف بينها ، ثم الخروج من ذلك بحكم تدعمه نتائج العملية[72] .

وهذا المنهج في دراسة العقائد والملل والنحل ، منهج فريد يمتاز بنتيجة مهمة ، وهي الخروج من تلك المقارنة بأوجه الحسن التي تدعو ضمنا إلى وجوب اتباعها ، واطراح الباطل .

ومن ميزات هذا المنهج : إظهاره نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفرق المفترقة والأديان المختلفة ؛ وهذا بدوره يؤدي إلى النظر الصحيح من قبل عقلاء تلك الطوائف في الحق الذي عند الآخرين .

قال الله ـــ تعالى ـــ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[73] .

وهذا المنهج سلكه علماء المسلمين في كتاباتهم وفيما دونوه من مؤلفات ، فهذا أبو الحسن العامري الذي يعد من أقدم من قارن بين الديانات وبين دين الإسلام يسلك هذا المسلك ـــ وإن كان في مسلكه شيء من الخلل ـــ ويقارن بين دين الإسلام وبين غيره من الأديان في مجالات شتى .

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ على سبيل المثال ـــ في مجادلته لأهل الكتاب يسلك هذا المسلك ، الذي أضفى على دراسته عمقا وثراء كبيرين أتاحا له رؤية نافذة ودراية كاملة بعقائد وتصورات هؤلاء الفرقاء ، مما مكنه من الوقوف على جوانب الحق والباطل لدى كل منهم[74] .

(72) انظر : المعجم الفلسفي من وضع مجمع اللغة العربية (ص١٨٩) .

[73] سورة آل عمران ، آية (٦٤) .

(74) انظر : منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى (ص١٤٠ ـــ ١٤١) .

وهاهو في كتابه " درء التعارض " وفي كتابه " بيان تلبيس الجهمية " ، وفي كتابه " منهاج السنة النبوية " ، يقارن بين الطوائف المختلفة ، ويبين أقربها للحق ، ووجه قربها ، وفي أي شي أخطأت ، ولِمَ ؟ وما العلاج لهذا الخطأ ؟ .

وهذا العلامة ابن القيم يسلك هذا المسلك في كتابه " هداية الحيارى لأجوبة اليهود والنصارى " ، وفي كتابه " إغاثة اللهفان " .

وممن سلكه — أيضا — المهتدون من أهل الكتاب ، كالترجمان[٧٥] في كتابه " تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب " ، والسموأل بن يحيى المغربي (ت ٥٧٠) في كتابه " إفحام اليهود " ، والمهتدي إبراهيم خليل أحمد من المعاصرين .

وهذا المنهج والمنهج السابق يشكلان بمجمعين منظومة لا غنى لدارس الاعتقادات عنهما ، بل هما — في نظري — ضروريتان لكل باحث منصف .

---

[٧٥] هو أبو محمد عبد الله بن عبد الله الترجمان الميورقي ، كان رجلا نصرانيا ، فأسلم ، وكان له جهد مشكور في فضح النصارى وما هم عليه من الأباطيل ، توفي سنة ٨٣٢ .

انظر : معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٧٨/٦) ، تقديم عمر الداعوق لكتاب تحفة الأريب (ص٢٣ — ٣١) .

رابعا : المنهج العلمي التجريبي

نتيجة لانبهار كثير من المسلمين بالتقدم الدنيوي لدى الغرب الكافر والشرق الملحد ، أصبحوا يقلدونهم في كثير من الأمور ، حتى ولو كانت في أمور الدين ؛ ولهذا وجد الشيء من التضعضع أمامهم ، وكذا شيء من الانهزامية ، مما أصبح معه كثير منهم يخجلون من ذكر حقائق جاءت في الكتاب العزيز وفي سنة النبي البشير ﷺ وغدوا في حيرة من أمرهم ، وراموا الخلاص من هذا بأي وسيلة ، مما جعلهم يتحمسون لبعض المناهج التي يظنون أنه ربما يكون الخلاص بها .

ومن هذه المناهج : منهج البحث العلمي التجريبي المعاصر .

فهذا المنهج منهج حديث تبع فيه بعض المسلمين في القرن الهجري الأخير قادة الفكر الأوربي الحديث الذين انسلخوا من كل معتقد ما عدا المعتقدات الدنيوية ، و أتباعه موجودون في البلدان الاسلامية التي احتك أهلها بالمستعمر الغربي وبالتيارات الفكرية الوافدة من الغرب إلى العالم الاسلامي ، وكذا من كانت دراساته الدينية والفكرية في بلاد الكفر أو الجامعات المقامة في بعض البلدان الإسلامية والتي تتبع لبلدان كافرة كبعض الجامعات التي تتبع الإرساليات التنصيرية .

وهؤلاء لهم آراء غريبة في أدوات المعرفة البشرية ، حيث يعتدون بالأساليب الحسية والتجريبية فقط ، ويرفضون أي منهج آخر يخالف ماهم عليه ، كالمنهج النقلي ، والمنهج العقلي ، ويحاولون البحث عن المعارف الإلهية والدين بأساليب العلوم العملية والتجربة الميدانية[٧٦] .

وقد صار من آثار هذا المذهب تفسير المعجزات تفسيرا ماديا وتفسير النبوة بالنبوغ والعبقرية البشرية، وقد أفرد بعض الباحثين دراسته لهذا الاتجاه[٧٧] و أمثال هذه الآراء توجد في آثار أحمد خان الهندي[٧٨] ، وجوهري طنطاوي[٧٩] .

---

[٧٦] انظر : التوحيد الخالص أو الإسلام والعقل د / عبد الحليم محمود ، المقدمة .

[٧٧] ومنها على سبيل المثال : المسلمون والعلم الحديث لعبد الرزاق نوفل ، و الإسلام في عصر العلم لمحمد فريد وجدي .

[٧٨] ترجمة تفسير القرآن ١ : ٦ — ٢٥ :

[٧٩] وذلك ظاهر في تفسيره الجواهر في تفسير القرآن .

وقد حمل هؤلاء على هذا : إرادة التجديد ومواكبة التطور العلمي الدنيوي ، فرأوا أن تفسير القرآن بالحقائق العلمية والمكتشفات العصرية سبيل قوي لبيان عظمة القرآن ، وكونه شاملا لكل شيء[٨٠] .

و المنهج التجريبي يقوم على ثلاث قواعد :

القاعدة الأولى : إنكار كل المغيبات التي لا يمكن إخضاعها للملاحظة والتجربة .

القاعدة الثانية : الزعم بأن حتمية القوانين الطبيعية وقوانين التطور العلمي يمكن الاستغناء بهما عن افتراض وجود الله .

القاعدة الثالثة : ادعاء كفاية المنهج العلمي في المعرفة من ناحية ، والقيم من ناحية أخرى عن المناهج المعرفية التي تعتمد على الدين[٨١] .

وفي الآونة الأخيرة ــ بعد تطور وسائل الاتصال ــ بدأت تظهر بوادر فتن خطيرة جدا بين بعض المسلمين ، وذلك بإنكار كثير من الأمور الغيبية التي جاء بها الوحي ، بحجة عدم رؤيتها ومشاهدتها ، كإنكار يأجوج و مأجوج ، بدعوى أن وسائل المراقبة المتطورة في الطائرات التي خصصت لرصد التحركات والأمم والشعوب لم تدرك شيئا من ذلك .

وهذا المنهج منهج خطر على العقيدة الإسلامية ، خصوصا إذا علم أن بعض التنازلات والتأويلات فيه تبلغ بصاحبها إلى الردة عن الإسلام .

وقد أثبت خطورة هذا المنهج : ما عم أوربا من موجة إلحاد عارمة ؛ نتيجة لتطبيقها الخاطيء لهذا المنهج[٨٢] .

كما أن في هذا المنهج جناية كبرى على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، لما يحمله هذا الأمر من عدم الثقة باللفظ القرآني واللفظ النبوي .

وأيضا ، فإن هذا المنهج قصر البحث على الظواهر الكونية ، ومعلوم أن هناك أمورا كثيرة غير داخلة تحت التجربة ولا الحس .

---

[٨٠] انظر : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم - دوافعها ودفعها ، د / محمد حسين الذهبي (ص ٧٣) .

[٨١] انظر : وجهة نظر في العلاقة بين العلم والدين للدكتور يحيى فرغل (ص ١٠٦) ضمن سلسلة المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية ــ بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي .

[٨٢] انظر : جذور الإلحاد في الفكر الغربي المعاصر د / محمد عمر حسن (ص٧٩) .

ثم إن هذا المنهج لا يؤدي الدور المطلوب منه ، بل هو سبيل لتسلط الأعداء على كل المسلمات العقدية ، وحينئذ يصبح من العسير على من نهج هذا المنهج أن يفرق بين الأمور ، إذ ما من أمر من الأمور إلا وهو يحتمل أن يفسر بأي نظرية استحدثها مستحدث كما فسر غيرها بالنظريات الأخرى .

ثامنا : مناهج التلقي

إن أصحاب العقائد اختلفوا في الأسس التي بنوا عليها أقوالهم اختلافا كبيرا ، مما نتج عنه الاختلاف الكبير فيما تفرع عنها من الاعتقادات ، مما يكاد متعذرا معه إيجاد قدر مشترك بينها ، وسأذكر هنا — إن شاء الله تعالى — أهم هذه المناهج ، مع بيان بعض الطوائف التي اندرجت تحت هذه الأصول ، وذكر هذه الأصول هو حاصل نتاج استقراء لما عليه الناس ، ولا شك أن نتاج الاستقراء — غالبا — ما يكون فيه اختلاف .

المنهج النقلي :

المنهج النقلي هو المنهج المعتمد على النقل .

والنقل : هو المنقول عن المعظم : نبيا كان أو إماما .

وهذا المنهج يعتمده طوائف :

الطائفة الأولى : أهل السنة والجماعة ، الذي يقوم منهجهم في تطبيق هذا المنهج على الأصول التالية :

القرآن العظيم .

السنة النبوية : متواترها وما ثبت من آحادها .

وهذه الطائفة أشد الناس تعظيما للمنقول ، فهو لا يتجاوزون القرآن والحديث ، ولا يقدمون شيئا عليهما ؛ لأنهم يعتقدون وفاءهما بكل شيء ، ويؤمنون بهما إيمانا مطلقا ، علموا معناه أو لم يعلموه ، ولا يحكمون فيهما آراء الرجال ، وينفون التعارض بين نصوص الوحي ، كما ينفونه بين النقل الصحيح والعقل الصريح .

يقول البربهاري (ت ٣٢٩) — رحمه الله تعالى — : " واعلم أنه من قال في دين الله برأيه وقياسه ، وتأوله من غير حجة من السنة والجماعة ، فقد قال على الله ما لا يعلم ، ومن قال على الله ما لا يعلم فهو من المتكلفين ، والحق ما جاء من عند الله — عز وجل — والسنة : ما سنه رسول الله — ﷺ — "[83] .

[83] شرح السنة للبربهاري (ص٤٥) .

ويقول الإمام اللالكائي : " وكان من أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول : كتاب الله الحق المبين ، ثم قول الرسول — ﷺ — ثم صحابته الأخيار المتقين ، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين "[84] .

ويقول قوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥) : " ليس لنا مع سنة رسول الله — ﷺ — من الأمر شيء إلا الاتباع والتسليم ، ولا يعرض على قياس ولا غيره ، وكل ما سواه من كلام الآدميين تبع لها ، ولا عذر لأحد يتعمد ترك السنة ويذهب إلى غيرها ؛ لأنه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله — ﷺ — إذا صح "[85] .

ويقول موفق بن قدامة (ت٦٢٠) — رحمه الله تعالى — : " ومذهب السلف — رحمة الله عليهم — الإيمان بصفات الله — تعالى — وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ، ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين "[86] .

وكلامهم في هذا كثير جدا ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر بعض أقوالهم في المنهج العقلي .

وهم يعتنون بالآثار ، ومكثرون منها جدا ، مما جعل الثقة بها لا تتزعزع على مدى القرون .

كما أنهم يعتنون بصحيح الأخبار ، ويميزون بينها وبين السقيم ، ولا يثبتون عقائدهم إلا بما صح منها ، ولهذا لما شغب بعض أهل البدع على أهل السنة ، واعترض عليهم بأن الزنادقة وضعوا أكثر من اثني عشر ألف حديث ، أجاب عن ذلك الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي — رحمه الله تعالى — فقال : " ما أقل بصرك بأهل الحديث وجبابذته ، ولو وضعت الزنادقة اثني عشر ألف حديث ، ما تروج لهم على أهل

[84] شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩/١) .

[85] الحجة في بيان المحجة (٣٩٨/٢) .

[86] ذم التأويل (ص١١) .

البصر بالحديث منها حديث واحد ، ولا تقديم كلمة ، ولا تأخيرها ، ولا تبديل إسناد مكان إسناد، ولو قد صحفوا عليهم في حديث لا ستبان ذلك عندهم ورد في نحورهم .

ويلك ! هؤلاء يتقدون على العلماء المشهورين تقديم رجل من تأخيره ، ويحصون عليهم أغاليطهم ومدلساتهم ، أفيجوز للزنادقة عليهم تدليس "[87].

فهم مع كثرة ما يروونه يعتنون بذلك سندا ومتنا ، وطريقتهم ظاهرة ومشهورة عند العلماء .

ومن عنايتهم بها : تصنيفهم فيها ، وجمعهم لها ، والتثبت في ذلك ، والنظر في أحوال رجالها ، وتدوين الكتب الخاصة بهم جرحا وتعديلا ، والتدوين في العلل : علل المتن والإسناد ، والتدوين في المقبول والمردود ، وتدوين قواعد الجرح والتعديل ، وغير ذلك مما هو معروف عنهم .

وهذا المنهج الفريد في نوعه ، أفادهم الثبات وعدم التذبذب ، فعقيدتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لا تجد عندهم متقدمين ومتأخرين ، فالتقدم بينهم والتأخر في الزمن والفضل ، وأما بالنسبة للاعتقاد فهو اعتقاد واحد ، وهذا مصداق قول الله — تبارك وتعالى — : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ .

الطائفة الثانية : متقدمو الشيعة ، وهؤلاء يعتمدون ما هو منقول في كتبهم عن المعظمين عندهم ، وبخاصة الأئمة الاثنا عشر .

وقد وجد عند الرافضة من النقل ما لا يكاد يوجد عند غيرهم من طوائف أهل الضلال ، فمن كتبهم النقلية : كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٨) ، ومن لا يحضره الفقيه لمحمد بن بابويه القمي (ت ٣٨١) وكتاب " الاستبصار " وكتاب " تهذيب الأحكام " وهما لمحمد بن الحسن الطوسي (ت ٣٦٠) ، وكذا ما يوجد من كتب التفاسير عندهم المسوقة بالإسناد ، لكن نقلهم غير موثوق به عند عامة المسلمين .

---

[87] نقض أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (٦٨٢/٢ — ٦٨٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — مبينا حالهم في الرواية وكذبهم :

" فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة ، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، بل وبالإلحاد . . . وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب "[88] وذكر أقوال أهل العلم فيهم ، ثم قال : " والمقصود هنا أن العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة "[89] .

وقال : " وفي الجملة : فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله ، فالرافضة أكذب من كل طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال "[90] .

وقال : " أصل بدعتهم مبنية على الكذب على الرسول — ﷺ — وتكذيب الأحاديث الصحيحة ، ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم "[91] .

وهذه الطائفة — وإن كان نقلها غير موثوق به عند أكثر المسلمين — إلا أنه لا يخرجها عن كونها من الطوائف التي تعتمد النقل .

أما متأخرو الشيعة ، فقد اعتمدوا على العقل .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " وأما عمدتهم في النظر والعقليات ، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ، ووافقوهم في مسألة الصفات والقدر "[92] .

---

[88] منهاج السنة النبوية (٥٩/١) .

[89] منهاج السنة النبوية (٦٦/١) .

[90] منهاج السنة النبوية (٤٦٧/٢ — ٤٦٨) .

[91] مجموع الفتاوى (٣١/١٣) .

[92] منهاج السنة النبوية (٧٠/١) .

ويقول أحد متأخريهم وهو الدكتور موسى الموسوي (شيعي معاصر) : " اتخذت الشيعة تلك القاعدة العقلية التي تقول : كل ما حكم به العقل حكم به الشرع ، أي أن المستقلات العقلية التي لا يجد العقل إلا بدا من قبولها أو رفضها ، فالشرع يحكم بذلك "[93] .

الطائفة الثالثة : الإباضية .

وهذه الطائفة من طوائف الخوارج تعتمد على الرواية ، ولهم كتب معتمدة في ذلك ، أجلها عندهم : " مسند الربيع بن حبيب " الذي هو عندهم أجل كتاب بعد كتاب الله — تعالى — ويليه في الرتبة كتب الصحاح الأخرى .

وقد صرحوا بأن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي ، سواء كان في التوحيد أو غيره .

يقول السالمي : " وذهب الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي ، والمراد بالوجوب الشرعي عندنا هو ما يترتب عليه الثواب والعقاب ، فلا وجوب عندنا قبل الشرع في شيء من الأصوليات والفرعيات ، لا فرق في ذلك بين التوحيد وغيره "[94] .

ولئن كان الإباضية يصرحون بهذا ، إلا أنهم عند التطبيق يخالفون كما يخالف غيرهم من طوائف المتكلمين ، فتجدهم يعتمدون على العقل في المسائل الكبار وهذا ظاهر في الصفات[95] والرؤية[96] ، فحججهم التي يسوقونها في النفي هي حجج المعتزلة نفسها ، وهي حجج عقلية .

---

[93] الشيعة والتصحيح (ص ٩٠ - ٩١) .
[94] مشارق أنوار العقول (ص٤٢) .
[95] انظر : منهاج الطالبين وبلاغ الراغبين للرستاقي (١/٣٩٨ — ٤٠٧) .
[96] انظر : بهجة أنوار العقول للسالمي (١/٦١) .

وكثير مما جاء في مسند الربيع بن حبيب من آثار أو أحاديث يحتجون بها ، فهي آثار يظهر فيه المنحى العقلاني[97] ، وهذا مما يدل على أن هذه الآثار والأحاديث مكذوبة ، وبخاصة إذا عرف أن هذا المسند مجهول المؤلف[98] .

المنهج العقلي : وهو الذي يعتمد العقل في دراسته للعقائد ، فما قبله العقل قبل معتقدا ، وما لا فلا .

وهذا المنهج — في الحقيقة — هو منهج كثير من الطوائف ، لكن الذي شهره ، وأكثر منه هم المعتزلة .

فالأساس المعتبر في الدين عندهم هو العقل وأما النصوص الشرعية فإنها مؤيدة ومؤكدة لمدركات العقل وأحكامه ، وما جاء منها مخالفا لما يراه العقلانيون ، فإنهم يجنحون إلى تأويله وفق مرئيات العقول .

بل إن من أصحاب هذه المدرسة من ادعى أن الله — تعالى — لم يكمل لنا سوى الأمور الشرعية ، وأما العقلية — وهي قضايا الاعتقاد — فلا ، فقد قال القاضي عبد الجبار عند قوله — تعالى — : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ : " المراد أنه أكمل الشرائع ، لا الأمور العقلية "[99] .

ولئن كان العقلانيون يقولون بالعقل ويعظمونه ، إلا أن هذا لا يعني أنهم لا يستدلون بالنقل ، لكن متى يكون النقل عندهم دليلا ؟ .

لقد أبان القاضي عبد الجبار عن هذه القضية ، حين قال : " ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعا ؛ لأن صحة السمع لا تقف عليها ، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها ممكن "[100] .

ومن الطوائف التي تعتمد العقل : الأشعرية ، وإن كانوا لم يشتهروا به كما شهر به المعتزلة ، ولعل السبب في ذلك :.

---

[97] انظر على سبيل المثال الجامع الصحيح - مسند الربيع بن حبيب (ص٣٥ — ٦٠) ، حيث أورد تأويلات كثيرة من جنس تأويلات المعطلة ، ونسبها إلى بعض الصحابة — رضي الله تعالى عنهم — .
[98] انظر : مناهج المحدثين د / أبو لبابة الطاهر حسين (ص٥٩) مطبوع على الآلة الكاتبة .
[99] المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/١٦٧) .
[100] شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٣) .

* اعتماد المتقدمين منهم في جملة من مسائل الاعتقاد على النقل ، كما هو حال أبي بكر البيهقي[101] ، بل حال إمامهم أبي الحسن الأشعري الذي كان يقول بإثبات الصفات الخبرية الذاتية[102] .

* اعتمادهم في المسائل التي يسمونها بالسمعيات على النقل .

ولكن ينبغي أن يلحظ أن الأشعرية ليس استدلالهم بالنقل على ما يسمونه بالسمعيات من جنس استدلال أهل السنة والجماعة ؛ لأن ذلك — عندهم — غير مخالف للعقل ولا مستحيل فيه .

يقول أبو بكر الباقلاني : " ويجب أن يعلم أن كل ماورد به الشرع من عذاب القبر وسؤال منكر ونكير ، ورد الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان والحوض والشفاعة للعصاة من المؤمنين ، كل ذلك حق وصدق ، ويجب الإيمان والقطع به ؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل "[103] .

فقوله : " لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل " سائر على المنهج الذي عليه الأشعرية ، وهي القاعدة الكلية أو القانون الكلي الذي يعتمدون عليه ، وهو أن النقل لا يعمل به ما دام مخالفا للعقل ومتعارضا معه .

ويقول أبو المعالي الجويني وهو يذكر مقدمات السمعيات التي لا بد من الإحاطة بها : " فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية ، فإن صادفه غير مستحيل في العقل ، وكانت الدلالة السمعية قاطعة في طرقها ، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها — فما هذا سبيله — فلا وجه إلا القطع به "[104] .

فالأمر مشروط عنده بعدم وجود المعارض العقلي .

وعليه فالأشعرية في استدلالهم على هذه الأمور بالنقل استدلال مشروط ، وليس استدلالا مطلقا كما عليه أهل السنة والجماعة .

---

[101] انظر كتبه : الأسماء والصفات ، والاعتقاد ، والبعث والنشور ، ودلائل النبوة .

[102] انظر : الإبانة عن أصول الديانة (ص٥٣ — ٥٨) .

[103] الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر الباقلاني (ص٥١) .

[104] [illegible] أصول الاعتقاد (ص٣٠١) .

فمن قال بأنهم على منهج عقلي صرف لم يجانب الصواب .

* قولهم بالتحسين والتقبيح الشرعيين ، وإنكارهم للتحسين والتقبيح العقليين[105] .

* صراعهم مع المعتزلة ، مما يظن معه أن الصراع إنما هو في مصدر التلقي الذي هو العقل عند المعتزلة .

فلعل هذه بعض الأسباب التي لم تشهر الأشعرية في هذا الباب كما شهر به المعتزلة ، وإلا فالقوم على طريقة واحدة .

يقول الرازي : " . . . فاعلم أن ههنا قانونا كليا ، وهو أنا إذا رأينا الظواهر النقلية معارضة للدلائل العقلية ، فإن صدقناهما معا ، لزم الجمع بين النفي والإثبات ، وإن كذبناهما معا لزم رفع النفي والإثبات ، وإن صدقنا الظواهر النقلية وكذبنا الشواهد العقلية القطعية ، لزم الطعن في الظواهر النقلية أيضا ؛ لأن الدلائل العقلية أصل الظواهر النقلية ، فتكذيب الأصل لتصحيح الفرع يفضي إلى تكذيب الأصل والفرع ، فلم يبق إلا أن تصدق الدلائل العقلية ويشتغل بتأويل الظواهر النقلية ، أو يفوض علمها إلى الله ، وعلى التقديرين فإنه يظهر أن الظواهر النقلية لا تصلح معارضة للقواطع العقلية ، فهذا هو القانون الكلي في هذا الباب "[106] .

فهذا هو القانون الكلي عند الأشعرية في مسألة العقل والنقل ، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — أن هذا الأمر متلقى عن المعتزلة والجهمية ، فإنه لما ساق حجج الرازي قال : " وهذا الكلام في الأصل من قول الجهمية والمعتزلة وأمثالهم ، وليس من قول الأشعري وأئمة أصحابه ، وإنما تلقاه عن المعتزلة متأخرو الأشعرية لما مالوا إلى نوع من التجهم "[107] .

كما أن هناك طوائف — كما تقدم — قد يكون شعارها النقل ، لكن عند التطبيق أو على الأقل عند بحث بعض المسائل يعملون العقل ، ويعظمونه ، ويقدمونه على النقل ، كما هو الحال عند الشيعة والإباضية .

---

[105] انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (ص٢٥٨) ، نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص٣٧٠) ، المواقف للعضد الإيجي (ص٣٢٣) ، شرح السنوسية الكبرى للسنوسي (ص٣٤٤) .

[106] الأربعين في أصول الدين للرازي (١٦٣/١ — ١٦٤) ، وانظر : أساس التقديس له (ص٢٢٠ — ٢٢١) .

[107] درء تعارض العقل والنقل (٩٦/٧ — ٩٧) .

كما أنه لا يعني القول أن هذه الطائفة أو تلك حين تقول بتقديم العقل وتعظيمه يعني أن النقل مطرح عندهم كلية ، لكن تقديم العقل هو الأعم الأغلب .

والحق أن هذا المنهج — أعني المنهج العقلي — منهج قاصر ، مصادم للنصوص ، لأن العقل لا يعدو كونه آلة للتمييز بين الحق والباطل[108] ، والصحيح والفاسد ، والقبيح والحسن ، والسنة والبدعة ، ولولاه لم يكن تكليف ، ولا توجه أمر ولا نهي[109] ، وهو " شرط في معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، وبه يكمل العلم والعمل ، لكنه ليس مستقلا بذلك ، فهو في النفس غريزة وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين ، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار ، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها ، وإن عزلت بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورا حيوانية "[110] والقرآن الكريم خاطب ذوي العقول والألباب والذين يتفكرون ، لكن التحريم والتحليل والتشريع والإخبار بالغيبيات وغير ذلك من أمور الاعتقاد ، فإنما مردها إلى الشرع لا للعقل ، وكذا ما يترتب على ذلك من عقاب وثواب ، إذ العقول قاصرة عن تحصيل المعرفة الدينية ، فما قامت الحجة على الناس إلا ببعثة الرسل وإنزال الكتب[111] ، والعقل لا يدرك الأشياء عل وجه الإحاطة التامة والمعرفة الكلية ، وإنما يعرفها جملة ، وأما تفاصيل تلك الأمور فإنما تعلم إما عن طرق السمع أو عن طريق الحس[112] .

وقد ذكر الشاطبي — رحمه الله تعالى — تقسيما للعلوم على وجه العموم يوضح منزلة العقل ، ويبين قدره وحظه منها ، حيث ذكر أن العلوم ثلاثة :

الأول : علوم ضرورية فطرية ، وهذه لا يمكن التشكيك فيها بحال من الأحوال .

الثاني : علوم نظرية مكتسبة بالنظر والاستدلال ، وهذا النوع يرجع العقل في تحصيلها إلى النوع الأول ، وهي قسمان :

---

[108] انظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١١٦/١) .

[109] انظر : الاعتصام للشاطبي (٣٢١/٢) .

[110] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣٩/٣) .

[111] انظر : الاعتصام للشاطبي (٣٢١/٢) .

[112] انظر : تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين للراغب الأصفهاني (ص١٤٢) .

أ — ما تمحض العمل فيه للعقل ، كعلم الرياضيات والطبيعيات ونحوها .

ب — ما اشترك فيه العقل مع أدلة الشرع ، بالنظر فيها ، والاستنباط منها ، وهذا يدخل فيه شيء كثير من أمور الشرع .

الثالث : علوم غيبية ، وهذه لا يمكن للعقل أن يدركها إلا بتعليم وإخبار ، فحظ العقل من هذا النوع : الفهم والتسليم والإثبات ، وعدم الاعتراض[113] .

فالعقل مصدر من مصادر المعرفة ، غير أنه يحتاج إلى الشرع ، فليس مستقلا بذاته.

وأهل السنة والجماعة لا يهملون العقل ولا يعطلونه ، بل يهتمون بشأنه ، غير أنهم لا يجعلونه في منزلة فوق منزلته ، ولا يجعلونه حجة بنفسه ؛ لأن الله — تعالى — يقول : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[114] ولم يقل عقلا .

وقال — تعالى — : ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ولم يقل : بعد العقل[115] .

وقال — تعالى — : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[116] .

وقال — تعالى — : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[117] .

---

[113] انظر : الاعتصام (٣١٨/٢) ، وانظر قريبا من هذا التقسيم : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (٣٢٠/١) .

[114] الإسراء ، آية (١٥) .

[115] انظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١١٩/١) .

[116] سورة الملك ، آية (٨ - ١١) .

[117] سورة الزمر ، آية (٧١) .

فهذه النصوص — وغيرها كثير جدا — دال على أن الحجة إنما تقوم بإرسال الرسل ، وأما دون إرسال الرسل فلا حجة ، وهذا بين بحمد الله تعالى .

قال أبو نصر السجزي — رحمه الله تعالى — : " ولا خلاف بين المسلمين في أن كتاب الله لا يجوز رده بالعقل ، بل العقل دل على وجوب قبوله والائتمام به ، وكذلك قول الرسول — ﷺ — إذا ثبت عنه لا يجوز رده ، وأن الواجب رد كل ما خالفهما أو أحدهما .

واتفق السلف على أن معرفة الله من طريق العقل ممكنة غير واجبة ، وأن الوجوب من طريق السمع ؛ لأن الوعيد مقترن بذلك ، قال — تعالى — : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[118] فلما علمنا بوجود العقل قبل الإرسال ، وأن العذاب مرتفع عن أهله ، ووجدنا من خالف الرسل والنصوص مستحقا للعذاب بينا أن الحجة هي ما ورد به السمع لا غير .

وقد اتفقنا — أيضا — على أن رجلا لو قال : العقل ليس بحجة في نفسه ، وإنما يعرف به الحجة لم يكفر ولم يفسق ، ولو قال رجل : كتاب الله — سبحانه — ليس بحجة علينا بنفس ، كان كافرا مباح الدم ، فتحققنا أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير . . . وإنما ورد الكتاب بالتنبيه على العقل وفضله ، وبين أن من خالف الكتاب ممن لا يعقل ؛ لأن العقل يقتضي قبول العبد من مولاه ، وترك ظنه له ، ومصيره إلى طاعته ، ويحكم بقبح ما خالف ذلك "[119] .

وقال أبو المظفر السمعاني — رحمه الله تعالى — : " واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل ، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول ، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول ، وأما أهل السنة فقالوا : الأصل في الدين الاتباع ، والمعقول تبع ، ولو كان أساس الدين على المعقول لا ستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء — صلوات الله عليهم

[118] الإسراء ، آية (١٥) .
[119] رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٩٣ — ٩٥) .

— ولبطل معنى الأمر والنهي ، ولقال من شاء ما شاء ، ولو كان الدين بني على المعقول لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئا حتى يعقلوا "[120]

وقال ابن القيم — رحمه الله تعالى — : " إن عقل الرسول ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق ، فلو وزن عقله بعقولهم لرجح بها كلها ، وقد أخبر — سبحانه — أنه قبل الوحي لم يكن يدري ما الإيمان ، كما لم يكن يدري الكتاب ، فقال — تعالى — : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ .

وقال — تعالى — : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝ ﴾[121]

وتفسير هذه الآية بالآية التي في آخر الشورى ، فإذا كان أعقل خلق الله على الإطلاق إنما حصل له الهدى بالوحي ، كما قال — تعالى — : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي ۖ وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ۝ ﴾[122] ، فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام ، وفراش الألباب الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الأنبياء ؟! "[123] .

المنهج الكشفي الإلهامي والذوقي :

وهذا المنهج يعتمده المتصوفة ، بل يعتبرونه أجل العلوم وغايتها .

قال أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥) — وهو يذكر أقسام العلوم — : " القسم الأول : علم المكاشفة ، وهو علم الباطن ، وذلك غاية العلوم "[124] .

[120] الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لقوام السنة الأصبهاني (١/٣٢٠ — ٣٢١) .
[121] سورة الضحى ، آية (٦-٧) .
[122] سورة سبأ ، آية (٥٠) .
[123] الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٢/٧٣٤ — ٧٣٥) .
([124]) إحياء علوم الدين (١/٣١) .

وقال في مسألة العلم الذوقي : " . . . فعلمت — يقينا — بأنهم أرباب الأحوال ، لا أصحاب الأقوال ، وأن ما يمكن تحصيله بطرق العلم فقد حصلته ، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسماع والتعلم ، بل بالذوق والسلوك "[125] .

وقال محيي الدين بن عربي (ت ٦٣٨) في العلم الإلهامي : " نحن — بحمد الله — لا نعتمد في جميع ما نقوله إلا على ما يلقيه الله — تعالى — في قلوبنا ، لا على ما تحتمله الألفاظ "[126] .

وقال في العلم الذوقي : " جميع علومنا من علوم الذوق ، لا من علم بلا ذوق ، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجل إلهي ، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح "[127] .

ومن اصطلاحاتهم — أيضا — في هذا الباب ما يسمونه بالعلم الإشراقي أو المعرفة الإشراقية ، وهي — كما يزعمون — " نور يقذفه الله في الصدر ، وهو مفتاح أكثر المعارف ، وهذه المعرفة هي العلم اليقيني الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافا لا يبقى معه ريب "[128] .

وهذا النور يفيض على النفس عند تجردها من المواد الجسمية[129] .

ويرى المتصوفة أن نصوص الكتاب والسنة تعرضان على الكشف ، فما وافقه منهما فذاك ، وإن لم يوافقاه وجب تأويلهما .

يقول أبو حامد الغزالي : " الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة دقيق غامض ، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع ، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هم عليه ، نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ،

(١٢٥) المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي (ص٦١) .

(١٢٦) اليواقيت والجواهر في عقيدة الأكابر (٢/ ٢٤) .

(١٢٧) اليواقيت والجواهر في عقيدة الأكابر (٢/ ٨٤) .

١٢٨ المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي (

١٢٩ انظر : المعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/ ٩٣) .

فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه ، وما خالف أولوه ، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد ، فلا يستقر له فيها قدم ، ولا يتعين له موقف "[130] .

وهذا المنهج — كما ترى — منهج فاسد عقيم ، يجعل الرسالات بمعزل ؛ فحقيقته : لا حاجة للرسل بعد الذوق والإلهام والكشف ، وحقيقته : أن الله — تعالى — لم يكمل لنا الدين ، ولم يختم الرسالة بمحمد ﷺ .

ثم ما الضابط الذي يعلم به صدق هذا الكشف والإلهام ؟ وما حدوده ؟ وما طريقة التمييز بين الصادق والكاذب ممن يدعون الإلهام ؟ كل هذه الأسئلة التي لا إجابة لها تدل على فساد طريقة القوم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " قلت : هذا الكلام مضمونه لا يستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية ، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من المشاهدة والنور والمكاشفة ، وهذان أصلان للإلحاد ؛ فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزنها بالكتاب والسنة وإلا دخل في الضلالات "[131] .

فهذه أهم المناهج في هذا الباب ، والله أعلم .

١٣٠ إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤) .

١٣١ درء التعارض (٥/ ٣٤٨) .

منهج الاستدلال النقلي

ذكر العلماء أن الدلالة في القرآن العظيم والسنة النبوية الكريمة على نوعين :

١ ــ دلالة خبرية ، وهذه الدلالة كدلالة القرآن والسنة على أسماء الله ــ تعالى ــ الحسنى ، وصفاته العلى ، ودلالتهما على اليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وغير ذلك .

مثال هذا في النصوص : قوله ــ تعالى ــ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾١٣٤ ، وقوله ــ تعالى ــ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾١٣٥ ، وقوله ــ تعالى ــ : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾١٣٦ ، وقوله ــ تعالى ــ ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ وغيرها من النصوص .

وهذه الدلالة الخبرية لم يحل فيها الناس على مجرد الخبر فقط ، فإن آيات الله العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدقه١٣٧ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله تعالى ــ : " فإن الكتاب والرسول وإن كان يخبر أحيانا بخبر مجرد ، كما يأمر ــ أحيانا ــ بأمر مجرد ، فهو يذكر مع إخباره عن الله ــ تعالى ــ وملائكته وكتبه ورسله من الدلالة والبيان والهدى والإرشاد ، ما يبين الطرق التي يعلم بها ثبوت ذلك ، وما يهدي القلوب ويدل العقول على معرفة ذلك ، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة ــ التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية ــ ما لا يمكن أن يذكر أحد من أهل الكلام ما يقاربه ، فضلا عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه "١٣٨ .

٢ ــ دلالة عقلية سمعية ، وهي التي تكون فيها الدلالة بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي١٣٩ .

---

١٣٤ سورة البقرة ، آية (٢٥٥) .
١٣٥ سورة الأعراف ، آية (١٨٠) .
١٣٦ سورة الإسراء ، آية (١١٠) .
١٣٧ انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٧٩٣/٢ ــ ٧٩٤) .
١٣٨ درء تعارض العقل والنقل (٣٥٢/٧) .
١٣٩ انظر : الصواعق المرسلة (٧٩٣/٢) .

والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي
ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته،
وغالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحي
ومثال هذا النوع في كتاب الله ــ تعالى ــ
يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾ ﴾١٤٠ ، وقوله ــ تبارك
أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾١٤١
ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْ
عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ
أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟
وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا
ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّ
بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَ
وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ

وقد ذكر أبو محمد بن حزم أنه لا خلاف بين أ
في وجوب الأخذ بما في القرآن١٤٣ .
كما أن الرازي يذكر أنه قد أقر " الكل بأنه لا
على ما ورد في القرآن "١٤٤ .

---

١٣٨ الصواعق المرسلة (٧٩٣/٢) .
١٣٩ انظر : الصواعق المرسلة (٩٠٨/٣) .
١٤٠ سورة الحشر ، آية (٢) .
١٤١ سورة مريم ، آية (٦٧) .
١٤٢ سورة الحج ، آية (٥ ــ ٧) ، وانظر : العواصم من القواصم (٣
١٤٣ انظر : الإحكام لابن حزم (٩٦/١) .
١٤٤ الأربعين في أصول الدين (٢/ ٤٠) .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — أن " جميع الطوائف — حتى أئمة الكلام والفلسفة — معترفون باشتمال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله "١٤٥ .

كما أن ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠) ذكر إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على هذا ، وساق أقوال كثير منهم فيها١٤٦ .

ومع ما ذكر من إجماع الطوائف على ما تقدم إلا أن أهل البدع عند التطبيق يجانبون هذا ، فإنهم لهم تجاه نصوص الأنبياء طرائق يمكن حصرها في الآتي[147] :

الطريقة الأولى : طريقة التبديل ، وأهل هذه الطريقة نوعان :

النوع الأول : أهل الوهم والتخييل[148] ، وهم الذين يقولون بأن الأنبياء أخبروا عن الله — تعالى — وعن اليوم الآخر وعن الجنة والنار والملائكة بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه ، ولم تفصح الأنبياء للخلق بالحقائق ، ويرون أن الأنبياء تكلمت بمثل هذا لمصلحة الجمهور .

وهؤلاء يرون أن الأنبياء أرادوا ظواهر النصوص ، وأرادوا من الناس أن يفهموا هذه الظواهر ، وإن لم يكن لها في نفس الأمر حقيقة .

والقائلون بهذا القول منهم من يقول بأن الأنبياء يعلمون الحق لكنهم أظهروا خلافه للمصلحة ، ومنهم من يقول بأن الأنبياء لا يعلمون فهم كمثل من يخاطبونهم .

وهذه طريقة الفلاسفة[149] .

النوع الثاني : أهل التحريف والتأويل[150] ، وهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات.

---

١٤٥ درء التعارض (٥٣/٩) .

١٤٦ انظر : ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان (ص١٥ — ٢٢) .

[147] انظر : درء التعارض (٨/١ ـ ١٦) ، الفتوى الحموية الكبرى (ص ٢٨٢ ـ ٢٨٦) ، وانظر : الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤١٨ ـ ٤٢٥) .

[148] انظر : درء التعارض (٨/١ ـ ١٢) ، الفتوى الحموية (ص٢٨٢ ـ ٢٨٤) ، مجموع الفتاوى (٦٧/٤) ، الصواعق المرسلة (٤١٨/٢ ـ ٤٢٢) .

[149] انظر : الشفا ـ الإلهيات ـ رسالة في إثبات النبوات لابن سينا (٤٤١/١ ـ ٤٤٣) ، رسائل إخوان الصفا (٤٨٨/٣) ، مناهج الأدلة لابن رشد (ص ٤٥) .

[150] انظر : درء التعارض (١٢/١ ـ ١٣) ، الفتوى الحموية (ص ٢٨٥) ، مجموع الفتاوى (٦٧/٤) ، الصواعق المرسلة (٤١٨/٢) .

ولأجل أن أكثر تأويلاتهم لا تكون إلا لدفع المعارض لا لطلب مراد المتكلم ، فقد جاء أكثرها غير مجزوم به ، فيقولون : يجوز أن يراد به كذا ، ويجوز أن يراد به كذا .

وهذه طريقة كثير من المتكلمين من المعتزلة والشيعة والأشعرية وغيرهم .

وقد صنفوا المصنفات على هذه الطريقة ، وفسروا القرآن في كتب التفسير بها ، ومن هذه المصنفات :

— تلخيص البيان في مجازات القرآن ، للشريف الرضي (ت ٤٠٦) .

— متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي.

— تنزيه القرآن ، للقاضي عبد الجبار أيضا .

— قانون التأويل ، لأبي بكر بن العربي .

ومنها ما يتعلق بالأحاديث ، ومن أمثلته :

— المجازات النبوية ، للشريف الرضي .

— مشكل الحديث ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ .

— دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، لابن الجوزي (ت ٥٩٧) .

— أساس التقديس للفخر الرازي ، وهو الكتاب الذي رد به على ابن خزيمة .

وغيرها كثير جدا .

الطريقة الثانية : طريقة التجهيل والتضليل[151] .

وحقيقة هذه الطريقة دعوى أن الأنبياء وأتباعهم جاهلون ضالون ، لا يعرفون مراد الله بخطابه ، وهؤلاء طائفتان :

الطائفة الأولى : وهي التي تدعي أن المراد بالنصوص خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ، ولا يعرف أحد من الملائكة ولا الأنبياء ولا العلماء ما أراد الله بها .

الطائفة الأخرى : وهي التي تقول : تجرى النصوص على ظاهرها ، وتحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلها تأويل لا يعلمه إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها ، وقالوا — مع هذا — إنما تحمل على ظاهرها .

---

[151] انظر : درء التعارض (١٥/١ ـ ١٧) ، الفتوى الحموية (ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠) ، مجموع الفتاوى (٦٧/٤) ، الصواعق المرسلة (٤٢٢/٢ ـ ٤٢٤) .

وهذا قول أهل التفويض[١٥٢] ، وهذا المنهج هو أحد مسلكين يسلكهما الأشعرية في دراسة نصوص الصفات .

يقول إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١) في جوهرة التوحيد[١٥٣] :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

ويدعون أن هذا منهج السلف[١٥٤] ، وأنه هو المنهج الأسلم[١٥٥] .

الطريقة الثالثة : طريقة أهل التمثيل ، وهؤلاء فهموا من النصوص ما عرفوه وشاهدوه ، فحملوا النصوص على ذلك .

وهذه طريقة الممثلة[١٥٦] .

ويجمع هذه الطوائف كلها أمر هو دعواهم أن الرسل لم تبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة[١٥٧] .

هذه هي طريقة أهل البدع تجاه نصوص الأنبياء ــ عليهم السلام ــ .

وأما منهج السلف ، فإنه منهج معظم للنصوص ، يجعل لها المكانة العظمى ، ولا يقدم عليها شيئا مهما بلغت منزلة القائل به ، ويمكن بيان معالم منهجهم في الأمور التالية :

أولا : الأخذ بظواهر النصوص ، وهو ما يسبق إلى ذهن ذي الفهم السليم العالم بلغة الخطاب .

يقول ابن جرير ــ رحمه الله تعالى ــ : " والتأويل في القرآن على الأغلب الظاهر من معروف كلام العرب المستعمل فيهم "[١٥٨] .

ويقول الإمام أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (ت ٣٦٠) : " كل صفة وصف الله بها نفسه ، أو وصفه بها رسوله فليست صفة مجاز ، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها ، ولقيل : معنى البصر كذا ، ومعنى السمع كذا ، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام ، فلما

[١٥٢] انظر : علاقة التفويض والإثبات بصفات رب العالمين لرضا نعسان ، مذهب أهل التفويض لأحمد القاضي .
١٥٣ جوهرة التوحيد (ص٩١) مع شرحها تحفة المريد .
١٥٤ انظر : أساس التقديس للرازي (ص٢٣٦ - ٢٤٠) ، شرح جوهرة التوحيد (ص٩١) .
١٥٥ انظر : شرح جوهرة التوحيد (ص٩١) .
[١٥٦] انظر : الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٥) .
[١٥٧] انظر : درء التعارض (١/ ١٦) .
١٥٨ تفسير ابن جرير (٦/ ٣١٧) .

كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل ، علم أنها غير
بين "[١٥٩] .

والمراد بالظاهر ــ كما بينه شيخ الإسلام ابن تـ
على طريق المقتضى ، وذلك مما يتداوله أهل الـ
عند الخطاب إلى ذلك عند من له أدنى ذوق ومعـ
"[١٦٠] .

ولا يجوز أن يتكلم الله ــ تعالى ــ بكلام يخالف
ــ خاطب الناس بكلامه كي يعتلوه ويعملوا به
الناس بما لا يريده ، لم يبق هناك طريق للاعتما
رسوله[١٦٢] ﷺ .

والخطاب لما يحتمل التأويل وما لا يحتمله ثلاثة أنوا
أولا : النص ، وهو الذي لا يحتمل التأويل ، و
المتكلم ، وهذا شأن نصوص آيات الصفات والتو
والقدر والملائكة والنبوات ، وغير ذلك من مسائل
فهذه النصوص تفهم عن الله ــ تعالى ــ وعن
للتأويل عليها ؛ لكونها لا تحتمل ذلك[١٦٣] .

ثانيا : الظاهر ، وهو الظاهر في مراده الذي يحتمل أ
فهذا ظاهر في مراد المتكلم ، وإن كان يقبل التأويل
فهذا النوع ينظر فيه إلى استعمال المتكلم به ، فإن ا
، فإنه ــ حينئذ ــ يمتنع تأويله ؛ لأنه يكون حينئذ

١٥٩ سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٣ ــ ٢١٤) .
١٦٠ بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧) .
١٦١ انظر : المحصول في علم الأصول (١/ ٣٨٨) .
١٦٢ انظر : المحصول (١/ ٣٩٠) .
١٦٣ انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٣٨٢ ــ ٣٨٣) .

مثال هذا : قوله — تعالى — : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ١٦٤ فإن استعمال هذا اللفظ في معناه المتبادر منه في كل المواضع ، يمنع من صرف عن ظاهره إلى معنى آخر وهو الاستيلاء الذي فسره به المتكلمون .

قال ابن القيم — رحمه الله تعالى — : " وإذا تأملت نصوص الصفات التي لا تسمح الجهمية بأن يسموها نصوصا — فإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية ، وقد عارضتها القواطع العقلية — وجدتها كلها من هذا الباب "١٦٥ .

وإن لم يطرد استعماله في ذلك المعنى ، نظر إلى السياق المذكور فيه ، فإن كان السياق لا يحتمل إلا ذلك المعنى كان كالنص ، وإن كان يحتمله وغيره رجع فيه إلى عادة المتكلم وطريقته .

الثالث : خطاب مجمل أحيل بيانه على خطاب آخر .

فهذا الخطاب عرضة للتأويل ، غير أن ابن القيم — رحمه الله تعالى — يقول : " وليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع شيء من الجمل المركبة ، وإن وقع في الحروف المفتتح بها السور ، بل إذا تأمل من بصره الله طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهم الكلام من خلاف ظاهره "١٦٦ .

وقد ضرب ابن القيم أمثلة على ذلك من القرآن .

فمن ذلك قوله — تعالى — : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ١٦٧ .

فقد " رفع — سبحانه — توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ، كما تقول العرب : مات موتا ، ونزل نزولا "١٦٨ .

---

١٦٤ سورة طه ، آية (٥) .

١٦٥ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣٨٨/١) .

١٦٦ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣٨٩/١) .

١٦٧ سورة النساء ، آية (١٦٤) .

١٦٨ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣٨٩/١) .

... كلام ابن القيم في المصدر السابق (٣٨٩/١ — ٣٩٧) .

ثانيا : درء التعارض بين النصوص ، سواء كانت نصوص القرآن مع بعضها أو نصوص السنة مع بعضها ، أو نصوص القرآن مع نصوص السنة ، مع أنه لا يوجد تعارض في نفس الأمر ، وإنما التعارض في أعين الناظرين١٦٩ ؛ لأن التعارض علامة الاختلاف ، والاختلاف قد نفاه الله — تعالى — حيث قال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ .

ولو كان التعارض في نفس الأمر ، لما تم فهم الخطاب .

يقول الإمام الشافعي — رحمه الله تعالى — : " إن الله — عز وجل — وضع نبيه ﷺ من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه ، فالفرض على خلقه : أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه ، وأنه لا يخالف كتاب الله ، وأنه بين عن الله — عز وعلا — معنى ما أراد الله "١٧٠ .

ويقول — أيضا — : " لا يصح عن النبي ﷺ أبدا حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده "١٧١ .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه ، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به "١٧٢ .

ويقول ابن القيم : " وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخا للآخر ، فهذا لا يوجد أصلا ، ومعاذ الله ان يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق "١٧٣ .

---

١٦٩ انظر : الكفاية في علم الرواية (ص٦٠٦) ، المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص٣٠٦) ، زاد المعاد لابن القيم (١٤٩/٤) ، شفاء العليل له (٦٧/١) ، الموافقات للشاطبي (٢٩٤/٤) ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن (٣١٣/١) .

١٧٠ جامع العلم (ص١١٨) .

١٧١ إرشاد الفحول للشوكاني (ص٤٠٦) .

١٧٢ المسودة في أصول الفقه (ص ٣٠٦) .

١٧٣ زاد المعاد (١٤٩/٤) .

ثالثا : العمل بالمحكم ، والإيمان بالمتشابه ، ورد متشابه النصوص إلى محكمها١٧٤ .

قال ـــ تعالى ـــ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ .

رابعا : تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة ، ثم الوارد عن الصحابة ، ثم ما تعرفه العرب من كلامها .

فالقرآن يفسر بعضه بعضا ، والسنة تفسر القرآن ، كما قال ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾١٧٥ .

قال ابن كثير ـــ رحمه الله تعالى ـــ : " ثم قال ـــ تعالى ـــ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ﴾ يعني القرآن ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ أي من ربهم ؛ لعلمك بمعنى ما أنزل الله عليك وحرصك عليه واتباعك له ، ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم فتفصل لهم ما أجمل ، وتبين لهم ما أشكل "١٧٦ .

خامسا : تركهم التفسير بمجرد الرأي .

قال شيخ الإسلام : " فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام "١٧٧ .

وقد تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به ، بل تحرج من ذلك كبار الصحابة١٧٨ .

---

١٧٤ انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/٤٧١) .
١٧٥ سورة النحل ، آية (٤٤) .
١٧٦ تفسير القرآن العظيم (٢/٥٧١) .
١٧٧ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٣٧٠) .
١٧٨ انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٧١) ، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥) .

فهذه بعض معالم منهج السلف في الاستدلال بالدليل النقلي .

ب

منهج الاستدلال العقلي

لقد تقدم أن الشرع إنما يثبت بطريق النقل ، وأن العقل وإن كان يحسن ويقبح إلا أنه ليس له شيء من التشريع ، كما تقدم أن العقل أداة يعرف بها الشرع ، إذ الشرع موجه لذوي العقول ، أما من كان مصابا في عقله فإن الشارع إنما يخاطبه بقدر ما عنده من الإدراك والتمييز والعقل .

ومما ينبغي معرفته : أن كل ما جاء به من تكلم في الأدلة العقلية ، فإن القرآن قد بينه أحسن بيان وأتمه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق ، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر ، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة ، فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما ، بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد ، بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها : أهل العلم والإيمان ، من أن الله — سبحانه وتعالى — بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه "[179] .

ولقد سلك الباحثون في العقائد مناهج شتى للاستدلال العقلي عليها ، وسأعرض هنا لما وقفت عليه منها :

أولا : الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد .

وهذا الاستدلال موجود لدى كثير من الطوائف كالمعتزلة[180] والأشعرية[181] والماتريدية[182] وغيرهم .

---

[179] مجموع الفتاوى (٣/٢٩٦) .

[180] انظر : المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص١٦٧) ، شرح الأصول الخمسة له (ص١٥١ — ١٥٢) ، المغني في أبواب العدل والتوحيد له (٧/٨٤) ، المختصر في أصول الدين له (ص٢١٠ — ٢١١) ضمن رسائل العدل والتوحيد .

ومرادهم بهذا قياس ما غاب عنك مشاهدته بما شاهدته .

وقد عرفه القاضي عبد الجبار بأنه " الاستدلال بالمعلوم فيما بيننا على ما هو غائب عنا ، إذا كان الغائب لا يمكن معرفته ابتداء إلا بطريقة البناء على الشاهد "[183] .

وعرفه أبو حامد الغزالي بقوله : " ومعناه : أن يوجد حكم في جزئي معين واحد ، فينقل حكمه إلى جزئي آخر يشابهه بوجه ما "[184] .

إن الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد سلكه بعض النظار لإثبات بعض القضايا العقدية ، فالمعتزلة سلكوا هذا المنهج في إثباتهم لما يقولون به من الصفات ، فهذا القاضي عبد الجبار حينما جاء لإثبات صفة القدرة سلك هذا المسلك فقال : " وأما الذي يدل على أن صحة الفعل دلالة على كونه قادرا ، فهو أنا نرى في الشاهد جملتين : إحداهما صح منه الفعل كالواحد منا ، والآخر تعذر عليه الفعل كالمريض المدنف ، فمن صح منه الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، وليس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجملة ، وهي كونه قادرا ، وهذا الحكم ثابت في الحكيم تعالى ؛ لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهدا وغائبا "[185] .

وبنحو هذا الكلام قاله في إثبات كونه — تعالى — عالما[186] ، وفي إثبات كونه — تعالى — حيا[187] ، وفي الأبواب المتعلقة بالقدر الذي يسمونه بالعدل أوجبوا على الله — تعالى — بعض الأمور وفقا لقاعدة التحسين والتقبيح التي قاسوا فيها الخالق بالمخلوق ، فكل أمر يحسن بالمخلوق ويجمل به أوجبوه في حق الله ، وكل أمر يقبح في حق المخلوق

---

[181] انظر : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري (ص٣٧) ، التمهيد لأبي بكر الباقلاني (ص١٢) ، الإرشاد لأبي المعالي الجويني (ص١٤٦) ، الغنية في أصول الدين لا بن المتولي الشافعي (ص٨٨) ، شرح الدسوقي على أم البراهين (ص١١٠) ، النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب للوزاني (١/٥٣٦) .

[182] انظر : التوحيد لأبي منصور الماتريدي (ص٧٠) ، شرح العقائد النسفية (ص٨٩) .

[183] المحيط بالتكليف (ص١٦٧) .

[184] معيار العلم (ص١١٩) .

[185] شرح الأصول الخمسة (ص١٥١ — ١٥٢) .

[186] شرح الأصول الخمسة (ص١٥٦ — ١٥٧) .

[187] شرح الأصول الخمسة (ص١٦١) .

منعوه[188] ، ولما قرر القاضي عبد الجبار مسألة التحسين والتقبيح العقليين قال : " وإن حكم أفعال القديم في ذلك حكم أفعالنا "[189] .

ولما أراد أبو الحسن الأشعري — رحمة الله عليه — إثبات صفة الكلام لله — تعالى — كان من جملة أدلته هذا الدليل[190] .

وقال الشهرستاني وهو يعقد مناظرة بين المعتزلة والأشعرية الذين أطلق عليهم الصفاتية : " قالت الصفاتية : ونحن نعتبر الغائب بالشاهد بجوامع أربعة ، وهي العلة والشرط والدليل والحد "[191] .

وقال أبو سعد المتولي[192] : " ولا بد في إثبات الصفات الأزلية من أصل . . . وهو أن يعلم أن طريق إثبات الصفات : اعتبار الغائب بالشاهد بجامع يجمع بينهما "[193] .

وقد اعتمده كثير من المتكلمين كأبي بكر الباقلاني[194] ، وعبد القاهر البغدادي[195] ، وأبي المعالي الجويني[196] ، وابن المتولي الشافعي[197] ، في حين أنكر الاستدلال به آخرون منهم ، وعلى رأس هؤلاء : أبو حامد الغزالي[198] ، وأبو عبد الله الرازي[199] ، والعضد الإيجي الذي عد هذا المسلك من الطرق الضعيفة[200] .

---

[188] انظر : المغني للقاضي عبد الجبار (١١/ ٦١ — ٧٧) و (١٤/ ٢٢ — ٣٢) و (١٤/ ٥٥) .

[189] المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ القسم الأول / ص٦٠) .

[190] اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (ص٩٤ — ٩٥) .

[191] نهاية الأقدم في علم الكلام للشهرستاني (ص١٨٢) .

[192] هو أبو سعد عبد الرحمن بن محمد النيسابوري ، المعروف بالمتولي ، فقيه شافعي ، من أصحاب الوجوه في مذهب الشافعية ، له مؤلفات منها : الغنية في أصول الدين ، توفي سنة ٤٧٨ .
انظر : سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٢) ؛ طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٢٣ — ٢٢٥) .

[193] الغنية في أصول الدين (ص٩٠) .

[194] انظر : التمهيد لأبي بكر الباقلاني (ص٣٨) .

[195]

[196] انظر : الإرشاد (ص٨٢) .

[197] انظر : الغنية في أصول الدين (ص٩٠) .

[198] انظر : معيار العلم (ص٩٦) .

[199] انظر : أساس التقديس (ص١٤) .

[200] انظر : المواقف (ص٣٧) .

وأما السلف فإنهم لا يطلقون القول بإنكاره كلية ، ولا يطلقون القول بقبوله كلية ؛ لأن في هذا القياس حقا وباطلا ، والسلف وسط في الأمور كلها ، ومما وقفت عليه في هذا الموضوع ما يأتي :

أولا : في مسألة إطلاق الغائب على الله — تعالى — .

شنع الإمام الموفق بن قدامة — رحمه الله تعالى — على ابن عقيل الحنبلي لما أطلق " الغائب " على الله — تعالى — وذكر أن هذا مصادم لنص القرآن[201] ، فجاء شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — وفصل القول في جواز إطلاق ذلك من عدمه ، وذكر كلاما طويلا في بيان الفرق بين الغيب والغائب ، واشتقاق كل منهما ، ثم خلص قائلا : " وعلى كل تقدير : فالمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له ، وهذه تسمية قرآنية صحيحة ، فلو قال : قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة ، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ ، ولكن موافقة في المعنى ، ولهذا حصل في إطلاقه التنازع "[202] .

ثانيا : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن في هذا القياس ما هو حق وما هو باطل ، وفي ذلك يقول : " قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل ، فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك "[203] .

فشيخ الإسلام — رحمه الله تعالى — لم يمنع من هذا القياس .

ثالثا : ذكر الشيخ — تبعا للدليل القرآني — أنه لا يجوز تمثيل الله — تعالى — بخلقه .

رابعا : بين الشيخ — رحمه الله تعالى — أنه إذا كان التشابه في الأسماء لا يقتضي التشابه في الحقائق ، فإن منع التشابه بين الخالق والمخلوق أولى .

وفي هذا يقول : " فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن ، فأخبرنا أن فيها لبنا وعسلا وخمرا وماء ولحما وفاكهة وحريرا وذهبا وفضة وحورا وقصورا . . . فإذا

---

[201] انظر : تحريم النظر في كتب الكلام (ص٦٣) .

[202] مجموع الفتاوى (١٤/ ٥٣) .

[203] نقض تأسيس الجهمية (٢/ ٤٩٥) .

كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا ، وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله — تعالى — فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق "[204] .

ويقول : " وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره ، فلا يقول عاقل : إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود إن هذا مثل هذا لا تفاقهما في مسمى الشيء والوجود ؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ، مع أن هذا الاسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص "[205] .

خامسا : لو فتح الباب على نحو مما فعله المتكلمون ، للزم من ذلك لوازم باطلة كثيرة ، كإثبات ما لم يثبت من الصفات .

ولهذا لم يستطع المتكلمون إغلاق هذا الباب ، فإن ابن المتولي من الأشعرية لما ذكر إثبات السمع والبصر بهذه الطريق أورد سؤالا على نفسه ، فقال : " فإن قيل : إذا أثبتم

---

[204] التدمرية (ص٤٦ — ٤٧) .

[205] التدمرية (ص٢٠ — ٢١) .

السمع والبصر — وهما إدراكان — ثم رأينا في الشاهد إدراكا يتعلق بالطعوم — وهو الذوق — وآخر يتعلق بالروائح — وهو الشم — وآخر يتعلق باللين والخشونة والحرارة والبرودة — وهو اللمس — فهل تثبت للباريء هذه الإدراكات ؟ "[206]

ثم أجاب عن هذا السؤال قائلا : " قلنا : نعم ، تثبت لله — تعالى — هذه الإدراكات "[207] .

فالمنهج الأسلم والأعلم والأحكم في هذه المسألة : ضبطه بالموازين الصحيحة ، لا فتح الباب على مصراعيه ، إذ ذاك مخالف للنصوص الشرعية ، ولما تقضي به العقول السليمة الموافقة للشرع .

سادسا : الله — تعالى — لا يقاس بخلقه ؛ لأنه ليس له نظير فيقاس عليه ، بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، وهذا القياس يؤدي إلى البحث عن كيفية صفات الله — تعالى — التي لم ترد في صحيح المنقول[208] .

ثانيا : مسلك السبر والتقسيم .

عرف إمام الحرمين هذا المسلك بقوله : " ومعناه على الجملة : أن الناظر يبحث عن معان مجتمعة في الأصل ، ويتتبعها واحدا واحدا ، ويبين خروج آحادها عن صلاح التعليل به إلا واحدا يراه ويرضاه "[209] .

ويسميه المنطقيون : القياس الشرطي المنفصل[210] .

وهذا النوع يسلكه العقل في تنظيم أدلته وترتيبها ، وهو يتركب من أصلين :

الأول : حصر الأوصاف المدعى صلاحيا ، وهذا هو التقسيم .

الثاني : اختبار تلك الأوصاف ؛ لحذف الباطل منها وإبقاء الصحيح ، وهذا هو السبر[211] .

---

[206] الغنية في أصول الدين (ص٨٨) .

[207] الغنية في أصول الدين (ص٨٨) .

[208] انظر : منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل ، لجابر إدريس علي أمير (٢/٨٥١) .

[209] البرهان (٢/٨١٥) .

[210] انظر : معيار العلم للغزالي (ص١١٣) ، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٥/٢٢٢) .

وطريق ثبوت حصر السبر من وجهين :

أحدهما : موافقة الخصم على انحصار العلة فيما ذكره المستدل .

ثانيهما : عجز الخصم عن إظهار وصف زائد على ما ذكره المستدل[212] .

وقد اعتبر هذا المسلك المتكلمون والسلف ، فالاستدلال به صحيح[213] ، لكن دعوى الحصر هي التي تحتاج إلى ضبط ، فكثيرا ما يدعي المتكلمون حصر الأوصاف ، غير أنهم يخلون بذلك كثيرا ، مما يترتب عليه خلل كبير في النتيجة[214] .

مثال هذا : تقسيم الرازي وهو يقرر الحال التي ينبغي سلوكها عند تعارض ما يسميه البراهين العقلية والظواهر النقلية ، حيث يقول : " اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة : إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق النقيضين وهو محال .

وإما أن نبطلهما ، فيلزم تكذيب النقيضين ، وهو محال .

وإما أن نكذب الظواهر النقلية ، ونصدق الظواهر العقلية .

---

[211] انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص٣٩٧ — ٣٩٨) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٠٤/٣) ، البحر المحيط للزركشي (٢٢٢/٥) ، شرح الكوكب المنير لابن النجار (١٤٢/٤) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢٩٩/٢) .

[212] انظر : المدخل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بن بدران (ص٣٣١) .

[213] انظر : المستصفى لأبي حامد الغزالي (٢٩٥/٢) .

[214] انظر على سبيل المثال : شرح الأصول الخمسة (ص١٤٠) عند تقريره حكم مرتكب الكبيرة ، و (ص١٨٣) عند تقرير القاضي كون الله — تعالى — عالما بغير علم ، و (ص٢٥٨) عند تقريره لإنكار الرؤية ، و (ص٥٠٥) عند تقرير لإيجاب العوض على الله — تعالى — ، التمهيد لأبي بكر الباقلاني (ص٤٧ — ٤٨) عند كلامه على صفتي الغضب والرضا ، و (ص٥١) عند كلامه على نفي العلة ، الإنصاف له (ص٤٠) عند تأويله لصفة الرحمة والرضا والموالاة والغضب والسخط والعداوة ، الإرشاد للجويني (ص٢٦٦ — ٢٦٧) عند كلامه على مسألة التحسين والتقبيح الشرعيين ، أساس التقديس للرازي (١٨ — ١٩) و (ص٤٨ — ٤٩) عند كلامه على نفي التحيز — ويريد به إنكار العلو ، الأربعين في أصول الدين له (٢٥٠/١) عند كلامه على إثبات كون كلام الله هو المعنى القائم بالنفس ، المواقف للإيجي (ص٢٧١) عند تقريره لإنكار العلو ، التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي (ص١٨) عند تقريره لنفي العلو .

وإما أن نصدق الظواهر النقلية ، ونكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل ؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ ، ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية ، صار العقل متهما غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول ؛ خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة ، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا ، وإنه باطل ؛ ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أ يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلالة النقلية إما ، يقال : إنها غير صحيحة ، أو يقال : إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها "[215] .

فهذه القسمة التي ذكرها الرازي في قانونه الكلي هذا غير حاصرة ؛ ولهذا وجه لها شيخ الإسلام النقد ، فقال : " لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة ، إذ من الممكن أن يقال : يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى ، فأيهما كان قطعيا قدم ؛ وإن كانا جميعا قطعيين فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم ، فدعوى المدعي : أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقا أو السمعي مطلقا ، أو الجمع بين النقيضين : أو رفع النقيضين دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذي لا ريب فيه "[216] .

ومثال القسمة الحاصرة التي أنتجت نتائج صحيحة[217] قول الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — وهو يبطل قول أهل الحلول : " وإذا أردت أن تعرف أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان ، فقل له : أليس كان

---

[215] أساس التقديس (ص٢٢٠ — ٢٢١) ، وانظر : الأربعين في أصول الدين له (١٦٣/١١ — ١٦٤) .

[216] درء تعارض العقل والنقل (٨٧/١) ، وانظر : الصواعق المرسلة لا بن القيم (٧٩٨/٣) .

[217] انظر على سبيل المثال : التبصير في الدين لابن جرير الطبري (ص٢٠٢) عند رده على من يزعم خلق القرآن ، الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص٣٩) عند رده على الجهمية القائلين بخلق القرآن ، و (ص٥٥ — ٥٦) عند رده على منكري تيد الله — تعالى — ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥٢/٥) في الرد على منكرة العلو ، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص٤٥٠) في الرد على منكرة العلو .

الله ولا شيء ؟ فسيقول : نعم ، فقل له : حين خلق الشيء هل خلقه في نفسه أو خارجا عن نفسه ؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل :

واحد منها : إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أنه خلق الجن والشياطين وإبليس في نفسه .

وإن قال : خلقهم خارجا عن نفسه ، ثم دخل فيهم كان — أيضا — كفرا ، حين زعم أنه في كل مكان وحش قذر رديء .

وإن قال : خلقهم خارجا عن نفسه ثم لم يدخل فيهم ، رجع عن قوله أجمع ، وهو قول أهل السنة "[218] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — : " وهذه القسمة حاصرة كما ذكره أحمد أنه لا بد من قول من هذه الأقوال الثلاثة "[219] .

ثالثا : مسلك الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه :

هذا المسلك ادعى الدكتور علي سامي النشار أن " آخر تحليل له ليس إلا قياس الغائب على الشاهد "[220] .

والواقع أن هذا قصور فهم من الدكتور النشار ، حيث لا يلزم من هذا المسلك أن يكون بين الغائب والشاهد ، بل ربما كان في الشاهد نفسه .

مثال هذا : حين يؤمن أناس بنبي من الأنبياء ويكفرون بآخر معه نظير ما مع ذلك النبي ، فإن هؤلاء القوم يلزمون بالإيمان بهذا النبي كما آمنوا بذاك إذ لا فرق بينهما .

وهذا المسلك إنما يستعمله من يستعمله حال النزاع والمجادلة ، وهو مسلك صحيح ، لكن بشرط أن تكون المقدمات التي يسلم بها الخصم صحيحة وشرعية ، أما إن كانت باطلة — وإن سلم بها الخصم — فلا تنتج إلا باطلا .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمة الله تعالى عليه — : " والله — تعالى — لا يأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم إن لم تكن علما ، فلو قدر أنه قال باطلا لم

[218] الرد على الزنادقة والجهمية (ص٤٠) .

[219] بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٥٠) .

[220] مناهج البحث عند مفكري الإسلام د / علي سامي النشار (ص١٣٧) .

يأمر الله أن يحتج عليهم بالباطل ، لكن هذا قد يفعل لبيان فساد قوله وبيان تناقضه ، لا لبيان الدعوة إلى القول الحق ، والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه ، وليس المقصود ذكر ما تناقضوا فيه من أقوالهم ليبين خطأ أحدهما لا بعينه ، فالمقدمات الجدلية التي ليست علما هذا فائدتها ، وهذا يصلح لبيان خطأ الناس مجملا "[221] .

والناس في استعمالهم لهذا المسلك ما بين محق ومبطل ، فأهل السنة والجماعة يلزمون مخالفيهم — كلا بحسبه — بذلك ، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في إلزامه لطوائف المعطلة في كلامه على قاعدة " القول في بعض الصفات كالقول في بعض " وقاعدة " القول في الصفات كالقول في الذات[222] .

وقد قرر هذه القاعدة غير واحد من أهل العلم قبل شيخ الإسلام ابن تيمية[223] .

وأهل البدع يستعملونه في تقرير بدعهم ، فهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي يستعمل هذا المسلك في رده على خصومه[224] ، فعندما ذكر قول من يقول بأن الله — تعالى — أقام الحجة على بعض دون بعض ، قال : " وبعد : فإن المخالفين لا يقولون بجواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج ، فلا بد أن يتأولوا هذه الآيات على بعض الوجوه ، وإنما يلزمهم جواز التكليف مع عدم الدلالة على قولهم بجوازه مع عدم القدرة ، ويبين أن الحاجة إلى القدرة آكد من الحاجة إلى الدلالة ، فإذا جاز التكليف معه فبأن يجوز مع عدم الدلالة أولى ، وإلا فالقوم لا يرتكبون ذلك على وجه "[225] .

فقد احتج على المخالفين بكونهم — كما يرى — متفقين معه بعدم جواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج .

[221] الرد على المنطقيين (ص٤٦٨) .

[222] انظر : التدمرية (ص٣١ — ٣٥) .

[223] انظر : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (١/١٧٥) .

[224] انظر : متشابه القرآن (١/٢٦٧) و (١/٢٩٩) و (٢/٥٧٨) .

[225] متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (٢/٥٧٤) .

وهذا أبو المعالي الجويني يلزم ـــ بزعمه ـــ من يثبت الوجه واليدين بظواهر النصوص أن يثبت الجنب ويجعله من الصفات ، ويلزم من يتأول الجنب أن يتأول الوجه واليدين[226] .

وكما أن الناس ليسوا على وتيرة واحدة في البدع ، فإنهم ـــ أيضا ـــ ليسوا على وتيرة واحدة في الاستدلال بهذا الدليل ، فمن يثبت شيئا فإنه يثبت بهذا المسلك ما يثبته ، كما فعل أبو الحسن الأشعري ـــ رحمه الله تعالى ـــ في رده على القدرية الذين نفوا خلق أفعال العباد[227] ، وكما فعل أبو بكر الباقلاني في رده على من ينكر صفة اليد والوجه ، وفي رده على منكرة الرؤية[228] .

ومما يجدر ذكره هنا أن بعض المتكلمين نقدوا هذا الدليل ، فقد نقده أبو المعالي الجويني بقوله : " المطلوب في المعقولات : العلم ، ولا أثر للخلاف والوفاق فيها " كما نقده أبو حامد الغزالي بقوله : " وكذا نقول في رد المختلف إلى المتفق ولا استرواح في المعقولات إلى إجماع ولا إلى مسلك جدلي وإلزام ، فإن دل العقل على شيء منها في محل النزاع فهو كاف ، وإلا فلا فائدة في الاتفاق وتسليم الخصوم ، نعم ذلك يورد للتضييق وتبكيت الخصم إن جحد البديهة ليختزي "[229] .

وهذا النقد يتوجه لو كان هذا المسلك يسلك لإثبات العقائد ابتداء ، لكن هذا المسلك إنما يسلك لبيان إثبات ما هو ثابت في نفس الأمر .

المسلك الرابع : انتفاء المدلول بانتفاء العلم بالدليل :

من المسلمات العقلية الثابتة المتفق عليها : كون العلم ما دل عليه الدليل إما نفيا أو إثباتا . وإن عدم العلم ليس علما بالعدم .

وهذا المسلك سلكه كثير من الطوائف في بحثهم لأمور العقائد ، فالأشعرية في إثباتهم للصفات السبع ونفيهم ما عداها اعتمدوا على كون هذه الصفات قد دل عليها العقل ; وأما غيرها فإن العقل لم يأت بها .

---

[226] انظر : الإرشاد (ص١٥٧ ـــ ١٥٨) .

[227] انظر : الإبانة (ص٧٣) .

[228] انظر : منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور / أحمد آل عبد اللطيف (ص١٨٧ ـــ ١٨٩) .

[229] المنخول للغزالي (ص٥٨) .

والمعتزلة حين فرقوا بين الصفات فإن تفريق على أن إثبات ما أثبتوه لا يقتضي تجسيما ولا تشبيها

وهذا المسلك من المسالك الضعيفة حتى عن يعملون به ـــ فقد جاء في المواقف مع شرحها : " و المتكلمين في إثبات مطالبهم العقلية :

الأول : أنهم حاولوا نفي شيء غير معلوم الثبو فيجب نفيه "[231] .

وشيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله تعالى ـــ في سلوك هذا المسلك ، فقد قال : " وإن قال : لم أثب أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل ، وكذلك السمع هب أن العقل لا يدل على هذا ، فإنه لا ينفيه إلا بمثل مستقل بنفسه ، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم

وقال في رده على مثبتة بعض الصفات دون بعض ما أثبتوه دون ما نفوه : " عدم الدليل المعين لا يستلزم سلكه من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه ، لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت "[233] .

المسلك الخامس : الاستدلال بصحة الشيء على استحالة مثله :

المراد بهذا الاستدلال هو أن الشيء يعطى حكم مث التفريق بين المتماثلات ، كما لا يصلح الجمع بين المختلفات

---

[230] انظر : التدمرية (ص٣٣) .

[231] المواقف للإيجي مع شرحها للجرجاني (٢/٢١ ـــ ٢٢) .

[232] مجموع الفتاوى (١٣/٢٩٩ ـــ ٣٠٠) .

[233] التدمرية (ص٣٣ ـــ ٣٤) .

وهذا الاستدلال استدلال عقلي صحيح ، لا يستطيع العقل السليم الانفكاك منه بحال من الأحوال .

فمن عرف أن هذه النار التي بين يديه محرقة ، عرف أن النار الأخرى الغائبة عنه محرقة[234] .

وهذا من الأدلة العقلية التي جاء بها القرآن الكريم ، كما في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[235] .

لكن الخطأ الذي قد يقع فيه بعض من يستدل بهذا المسلك : أنه يجعل الخالق والمخلوق مثلين ، ثم يبني على ذلك إثباتا أو نفيا .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله تعالى ــ في رده على نفاة الصفات الذين يزعمون أن إثباتها يقتضي التجسيم والتشبيه : " وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم ، والأجسام متماثلة " يعني فيلزم من ذلك أننا لو أثبتنا لله الصفات أن يكون جسما متحيزا[236] .

وقد ذكر الشيخ أنه " لا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل "[237] .

فالمجسمة إنما وقعوا في التجسيم لكونهم جعلوا الخالق والمخلوق مثلين ، فكل ما صح في المخلوق وصفوا به الخالق .

والمعطلة وقعوا في التعطيل ؛ لأنهم مثلوا ــ أولا ــ ثم عطلوا ثانيا[238] .

وإلا فإن المطلع على كلام المتكلمين يجد عند بعضهم حسن استدلال بهذا المسلك ، كاستدلالهم به على البعث والنشور[239] .

---

[234] انظر : الرد على المنطقيين (ص٣١٨) .

[235] سورة الأحقاف ، آية (٣٣) .

[236] انظر : التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية للشيخ فالح بن مهدي (ص٢٦٤) .

[237] التدمرية (ص١٢١) .

[238] انظر :

[239] انظر : اللمع لأبي الحسن الأشعري (ص٨٤ ــ ٨٥) ، الإرشاد لأبي المعالي الجويني (ص٣٧٢) ..

المسلك السادس

قياس الأولى

المراد بقياس الأولى هو أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق ، فالله أولى بالتنزه عنه[240] .

وهذا المسلك يكاد يكون المختص به أهل السنة والجماعة دون غيرهم ، وإن كان لغيرهم استعمال له ، لكنه قليل جدا بالنسبة لاستعمالهم الأقيسة الفاسدة في أبواب الاعتقاد .

وهو من المسالك الضرورية ، كما يقول ذلك شيخ الإسلام[241] .

وقد جاء هذا القياس كثيرا في القرآن[242] ، فقد استدل به على بطلان عبادة غير الله ــ تعالى ــ كما قال ــ جل وعلا ــ : ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[243] .

كما جاء لبيان إمكان المعاد ، كما قال ــ تعالى ــ : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[244] ، وقال ــ تعالى ــ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ

---

[240] انظر : نقض التأسيس (٣٢٧/١) ، الرد على المنطقيين (ص١٥٠) ، التنبيهات السنية للشيخ ابن رشيد (ص١٢٣) .

[241] انظر : نقض التأسيس (٥٤٤/٢) .

[242] انظر : الرد على المنطقيين (ص١٥٠ ــ ١٥١) و (٣٥٠ ــ ٣٥١) ، منهاج السنة النبوية (٣٧٠/١) ، قواعد المنهج السلفي د / مصطفى حلمي (ص١٣٨ ــ ١٣٩) ، منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة د / أحمد آل عبد اللطيف (ص٢١٥ ــ ٢١٦) .

[243] سورة الروم ، آية (٢٨) .

[244] سورة يس ، آية (٧٨ - ٧٩) .

ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ﴾[247] ، وقال — تعالى — : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[248] .

وقد سبق علماء السلف إلى هذا القياس اتباعا للقرآن ، فهذا الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — يستعمله في الرد على الجهمية ، ويفسر به قوله — تعالى — : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ حين رد عليهم في دعواهم أن تعدد الصفات يعني تعدد الآلهة[249] .

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — يستعمله كثيرا ، ويقول : " العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمول تستوي أفراده ، فإن الله — سبحانه وتعالى — ليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها . . . ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلا أو شمولا ، كما قال — تعالى — : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ "[250] .

---

[247] سورة الروم ، آية (٢٧) .
[248] سورة الأعراف ، آية (٥٧) .
[249] انظر : الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٣٣ ، ١٣٤) .
[250] مجموع الفتاوى (٢٩٧/٣) ، الرد على المنطقيين (ص١٥٠ — ١٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥١) .

المسلك السابع

قياس الشمول

عرف شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — قياس الشمول بأنه " انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره ، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي ، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول ، وهو المعين ، فهو انتقال من خاص إلى عام ، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئي إلى كلي ، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول ، فيحكم عليه بذلك الكلي "[249] .

مثال ذلك قول المتكلمين في نفيهم لصفة العلو : كل ما كان بجهة ، جاز عليه الحركة والسكون ، وكل ما جاز عليه الحركة والسكون فهو حادث ، فلو كان الله في جهة لكان حادثا ، والحدوث محال عليه ، فثبت أنه ليس في جهة[250] .

وهذا المسلك يستعمله المتكلمون كثيرا في نفي صفات الله[251] — تعالى —

---

[249] الرد على المنطقيين (ص١١٩) ، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على ... اليونان ضمن مجموع الفتاوى (١١٤/١٠) .
[250] انظر : لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول للمكلاتي (ص١٨١) .
[251] انظر : أساس التقديس للرازي (ص٣٢) وهو يقرر نفي الجسمية الذي يتوصل به إلى نفي العلو ؛ و (ص٥٣) وهو يقرر نفي العلو ، شرح السنوسية الكبرى للسنوسي (ص١٣٢ — ١٣٣) عند تقريره لنفي العلو .

المسلك الثامن

قياس التمثيل

وهو " انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي ؛ لأن ذلك الحكم يلزم المشترك الكلي "[252] .

وهو الذي يسميه الأصوليون بقياس الدلالة[253] ، ويسميه المنطقيون بقياس البرهان[254] .

وهذا القياس يستعمله المتكلمون كثيرا في نفي صفات الله[255] — تعالى — كقول القاضي عبد الجبار : " لو كان الله عالما بعلم ، لوجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا ، وفي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى "[256] .

وهذان النوعان من القياس لم يأتيا في القرآن إلا على سبيل قياس الأولى ، وقد قصر — فيما أرى — الدكتور عبد الكريم عبيدات حين ذكر أن " القرآن الكريم سلك هذا النوع من القياس (قياس التمثيل) على أدق وجه وأحكمه ، مقربا بين الحقائق القرآنية والبدائه العقلية "[257] ، وذلك أنه كان الأولى به أن يذكر أن هذا النوع لم يأت مطلقا ، وإنما جاء على سبيل قياس الأولى ، وبخاصة إن الأمثلة التي ذكرها من كتاب الله — تعالى — تؤيد ذلك[258] .

وقد سبق النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله تعالى — أنه لا يجوز في العلم أن يستدل فيه بقياس التمثيل ولا بقياس الشمول ، وإنما يستدل فيه

[252] الرد على المنطقيين (ص١٢٠ — ١٢١) ، مختصر نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان (١٠/١٢٠) .

[253] انظر : أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (١/١٣٨) .

[254] انظر : معيار العلم في المنطق (ص١٧٨) ، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٥/٤٩) .

[255] انظر على سبيل المثال : أساس التقديس للرازي (ص٣٣) وهو يقرر نفي العلو

[256] شرح الأصول الخمسة (ص٢٠١) .

[257] الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية (ص٤٦٤) .

[258] انظر : المصدر السابق (٤٦٤ — ٤٦٥) .

بقياس الأولى ، وذلك لأن الاستدلال بقياسي التمثيل والشمول يؤدي إلى تمثيل الله — تعالى — بخلقه ، وهذا باطل مناقض للنصوص .

ثم إن من استدل بالقياسين المذكورين ، فقد أخطأ ؛ لأنهم تصوروا إمكانية تحقق المعاني الكلية المشتركة — الموجودة في الأذهان — في الأعيان ، وهو تصور باطل ، إذ إن الكليات لا تتحقق إلا في الأذهان ، وليست تتحقق في الأعيان ، وخارج الذهن ليس فيه إلا موجود معين[259] .

وعليه فإن قياس الشمول — بخاصة — لا يمكن أن يعلم به موجود معين ؛ لأنه لا يعلم به إلا الكليات .

وأما قياس التمثيل ، فإنه يمتنع في العلم الإلهي ، والعلوم الغيبية ، وأما ما ليس كذلك فليس يمتنع ؛ لوجود النصوص الدالة على ذلك ، وهي أدلة الجمع بين المتماثلات ، والله أعلم .

[259] انظر : الرد على المنطقيين (ص١٢٤) .

المسلك التاسع

الاستدلال بالمعين على المعين

من المسالك العقلية الصحيحة : الاستدلال بالمعين على المعين ، وهو الاستدلال بالدليل المعين على المدلول المعين ، بحيث لا يتعداه إلى غيره .

وهذا المسلك يصح الاستدلال به إذا ثبت الدليل المعين ، أما إذا لم يثبت الدليل ، فإن نتيجته باطلة ، وأيضا لا بد أن يكون مساويا له في العموم والخصوص[٢٦٠] .

مثال هذا : ما ذكر من أخبار النبي ﷺ في كتب الأنبياء السابقين قبل تحريفها ، فإنها صفات مطابقة له ، ليست هي أعم ولا أخص منه[٢٦١] .

ثم إنه ليس منعكسا ، فليس وجود الدليل مستلزما لوجود المدلول ، فآيات الخالق — سبحانه وتعالى — يلزم من وجودها وجوده ، ولا يلزم من وجوده وجودها[٢٦٢] .

---

[٢٦٠] انظر : الرد على المنطقيين (ص٣٥٠) .

[٢٦١] انظر : الرد على المنطقيين (ص٣٥٠) .

[٢٦٢] انظر : الرد على المنطقيين (ص٣٥٠) .

المسلك العاشر

دليل التمانع

من المسالك التي يسلكها العقل في الاحتجاج : مسلك دليل التمانع ، وهذا المسلك مسلك صحيح ، وصورة هذا المسلك يوردها الباحثون في مسائل الاعتقاد إذا تكلموا عن إثبات وحدانية أفعال الرب — سبحانه — .

وصورته أنهم يقولون : لو كان للعالم صانعان ، وأراد أحدهما تثبيت جسم والآخر تسكينه ، أو أراد أحدهما إحياء جسم والآخر إماتته ، فلا بد من أحد ثلاثة أمور :

أولها : أن يحصل مرادهما معا .

وهذا باطل ؛ لكونه جمعا بين النقيضين ، والنقيضان لا يجتمعان معا ، ولا يرتفعان معا .

ثانيهما : أن لا يحصل مرادهما ، وهذا ممتنع أيضا ، لكونه رفعا للنقيضين ، وهما لا يرتفعان معا ، ولكونه دليلا على عجزهما .

ثالثهما : أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر ، فالذي حصلت إرادته هو الحق ، والآخر هو الباطل[٢٦٣] .

وهذا — كما سبق — مسلك عقلي صحيح ، مستقر في عقول بني آدم وفطرهم[٢٦٤] .

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر اعتراضات ابن رشد على المتكلمين في إيرادهم هذا الدليل : " قلت : بل الذي ذكره النظار عن المتكلمين الذي سموه دليل التمانع ، برهان تام على مقصودهم ، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين

---

[٢٦٣] انظر : شرح الأصول الخمسة (ص٢٧٨ — ٢٨٣) ، في التوحيد للنيسابوري (ص٦٢٨) ، الإنصاف للباقلاني (ص٤٩ — ٥٠) ، التمهيد له (ص٤٥) ، الإرشاد للجويني (ص ٧٠ — ٧١) ، لمع الأدلة له (ص٨٤) ، نهاية الإقدام (ص٩١ — ٩٣) ، الغنية في أصول الدين للمتولي (ص٦٧ — ٧٠) ، المواقف للإيجي (ص٢٧٨ — ٢٧٩) ، التوحيد لأبي منصور الماتريدي (ص٢٠ — ٢١) ، شرح العقائد النسفية (ص٢٩) ، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (ص٨١ — ٨٣) ، التمهيد في أصول الدين له (ص٦) .

[٢٦٤] انظر : درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٦٤) .

"[265] غير أن الخطأ الذي وقع فيه المتكلمون هو دعواهم أن قوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[266] هو من هذا الجنس ، يعني تمانعا في توحيد الربوبية ، والحق أن هذه الآية دليل التمانع في توحيد العبادة ؛ لأن الله ـــ تعالى ـــ أخبر أنه لو كان فيهما آلهة ، ولم يقل : أرباب ، وأيضا ، فإن هذا إنما هو بعد وجودهما ، وأنه لو كان فيهما ـــ وهما موجودتان ـــ آلهة سواه لفسدتا ، ثم إنه عبر بالفساد ، والفساد بعد الوجود[267] .

---

[265] درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٥٤) .

[266] سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

[267] انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٨ و ص٤٠) ، درء التعارض (٩/٣٧١) .

المسلك الحادي عشر

التسلسل

من الأدلة العقلية الصحيحة : إبطال التسلسل
نسلكه لتأييد مذهبه ، والتسلسل : ترتيب أمور غير متناهي
وإبطال التسلسل يستعمل تارة في محله ، مثل ما
العقيدة حين بحثهم لمسألة وجود الله وكونه صانع العالم
كان صانع العالم محدثا ، لافتقر إلى محدث ، ولزم التسلس
القول بأن صانع العالم ليس محدثا[268] ، وبأن العالم مصنو
يوجده شيء ممكن ، بل موجده واجب الوجود لذاته
تعالى[270] ، ومثل استخدام السلف له في نفي القول بخلق ال
ـــ يقول : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾[271] قالوا : فلو كان الأ
مخلوقا بأمر آخر ، والآخر بآخر وهكذا إلى غير نهاية .

وتارة يستعمل في غير محله مثل : نفي المتكلمين
وهي التي يسمونها حلول حوادث ، أو حدوث أعراض ـــ
لزعمهم أن إثباتها يفضي إلى القول بحوادث لا أول لها ،
بحدوث العالم ، الذي عن طريقه تم إثبات الصانع ، وهو
وهو ممتنع .

وهذا قد تصدى له شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه ا
أن قيام الأفعال الاختيارية ، وقيام الصفات بالله ـــ تعالى ـــ ه

---

[268] انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٢٠) ، التمهيد للباقلاني (
القاهر البغدادي (ص٧٠) ، الأربعين في أصول الدين (ص١٣٢) .

[269] انظر : المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي (١/١٤١ ـــ ١٥٧) ، شرح المقاصد
١٣١) وإن كان في كثير مما ذكروه نظر ؛ لأنهم ينفون ضمن ذلك مسألة أن يكون شي
على قولهم في الجبر ونفي الأسباب .

[270] انظر : المواقف للعضد الإيجي (ص٢٨١) .

[271] سورة الأعراف ، آية (٥٤) .

وأئمتها الذين نقلوه عن الرسول ﷺ وهذا القول الذي جاء به في التوراة والإنجيل ، وهذا القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقا لصحيح المنقول ، وحينئذ فنعلم بصريح العقل أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل ، مع أن الرب لم يزل متصفا بصفات الكمال ، ولم يصر قادرا بعد أن لم يكن ، ولا متكلما بعد أن لم يكن ، ولا موصوفا بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن "[٢٧٢] .

وقال شيخ الإسلام : " ومعلوم عند من يعلم الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وأئمتها أنه ليس في الكتاب والسنة شيء يدل على أن الرب لم يكن الفعل له ممكنا في الأزل ، أو لم يكن الفعل والكلام ممكنا له في الأزل ، أو أنه لم يزل معطلا عن الفعل ، أو عن الفعل والكلام ، ثم إنه صار قادرا فاعلا بعد أن لم يكن "[٢٧٣] .

وأيضا فإن " إثبات ذات كانت معطلة عن الكلام والفعل ، ثم حدث الفعل عنها بلا سبب ، معلوم الفساد بصريح العقل ، فإنا إذا فرضنا ذاتا لم تفعل فعلت ، فلا بد من حدوث أمر :

إما قدرة ، وإما إرادة ، وإما علم ، وإما سبب من الأسباب .

وأما إذا قدرنا ذاتا كانت ولم تفعل ، وهي الآن كما كانت ، فهي الآن لم تفعل ، فإذا قيل : إنما فعلت بعد أن لم تفعل ، فلا بد من حدوث أمر من الأمور ، ثم القول في ذلك كالقول في غيره ، يمتنع حدوثه في وقت دون وقت ، وحدوثه دون غيره ، مع تماثل أحوال الفاعل وأوقات الفعل ، وعدم اختصاص الفعل عن غيره بسبب ما "[٢٧٤] .

وهذا اعترض الفلاسفة على المتكلمين — حين قالوا بهذا القول — بكون قولهم : إنه لم يكن قادرا ثم صار قادرا ، ترجيحا لأحد طرفي الممكن بلا مرجح ،

---

[٢٧٢] الصفدية (١/١٣٠) .

[٢٧٣] الصفدية (٢/١٦٣) .

[٢٧٤] شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٣٩) تحقيق محمد السعوي ، مطبوع على الآلة الكاتبة .

والترجيح لا بد له من مرجح تام يجب به ؛ والقول بوجود سبب يقتضي الترجيح يحتاج إلى سبب آخر إلى ما لانهاية له[٢٧٥] .

والصواب أن الممتنع هو التسلسل في المؤثرين ، وأما التسلسل في الآثار في الماضي والمستقبل فليس بممتنع ، وهو قول السلف[٢٧٦] ، وقول جمهور الصوفية[٢٧٧] ، وإليه ذهب بعض المتكلمين[٢٧٨] .

ويدخل في نفي أفعال الله — تعالى — الاختيارية التي نفيت بدعوى أن ذلك يفضي إلى التسلسل الممنوع : مسألة تناهي أفعال الله — تعالى — في الماضي والمستقبل ، التي منع القول بها جهم[٢٧٩] ، وبنى على القول بها قوله بفناء الجنة والنار ؛ وأنهما لم تخلقا بعد ، وأبو الهذيل العلاف الذي بنى عليها قوله بفناء حركات أهل الجنة وأهل النار[٢٨٠] .

---

[٢٧٥] انظر : درء التعارض (٣٢٢/١) .

[٢٧٦] انظر : مجموع الفتاوى (٤٥/١٢) ، منهاج السنة النبوية (   ) ، درء التعارض (٣٦٣/١) و (٢٩٢/٤ — ٢٩٣) .

[٢٧٧] انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف لأبي بكر الكلاباذي (ص٥٠ — ٥٢) .

[٢٧٨] انظر : شرح منهاج الوصول للإسنوي (١٠٣/٢) ، شرح الدواني للعقائد العضدية (ص٨١) .

[٢٧٩] انظر : مقالات الإسلاميين (ص١٦٤) طبعة ريتر ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٣/٨ و ٢٢٧ و ٣٨٠) و (٢٧٨/٩) و (٣٤٨/١٤) ، درء التعارض (٥١/٣ و ١٥٧) ، منهاج السنة النبوية (١٧٦/١) .

[٢٨٠] انظر : الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد لأبي الحسين الخياط (ص١٠) ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٨٠/٨) و (٢٧٨/٩) و (٣٤٨/١٤) ، منهاج السنة النبوية (١٤٦/١ — ١٤٧) ، درء التعارض (٣٠٥/٢) و (٢٩٣/٤) .

هذه أهم مسالك الاستدلال العقلي لدى الباحثين في العقائد ، وهناك بعض المسالك أعرضت عن ذكرها ؛ لكوني لم أرها تصلح مسلكا عقليا ، كمسلك إنتاج المقدمات النتائج ، فهذا المسلك تتضمنه المسالك الأخرى ؛ لأنها مبنية على مقدمة أو أكثر ونتيجة ؛ ولهذا أعرض بعض المتكلمين عن ذكرها ، ولم يعدها من المسالك العقلية .

يقول إمام الحرمين : " وأما المقدمة والنتيجة ، فلست أرى في عد ذلك صنفا من أدلة العقول معنى "[281] .

وينقد شيخ الإسلام هذا المسلك بكون الناس جرت عادتهم أنهم يذكرون من المقدمات ما يرون أنهم محتاجون إليه ، ويحذفون منها ما لا حاجة إليه[282] .

فالحاصل أن مثل هذا ليس من أدلة العقول ، والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

---

[281] البرهان في أصول الفقه (١٣٠/١) .

[282] انظر : الرد على المنطقيين (ص١١٠) .

المراجع :

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي ، حققه جماعة من الباحثين لابن بطة ، دار الراية بالرياض ، ط١/١٤١٥ .

الأربعين في أصول الدين ، لفخر الدين محمد بن عمرالرازي ، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ،

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦ .

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦ .

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١٤٠٥/١ .

أساس التقديس ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠٦ .

أصول الدين ، لعبد القاهر البغدادي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠١ .

أصول السنة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين ، تحقيق عبد الله بن محمد البخاري ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط١٤١٥/١ .

الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تعريف محمد رشيد رضا ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، دار الكتاب العربي .

إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د/ يحيى إسماعيل ، دار الوفاء بمصر ، ط١٤١٩/١ .

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، ليحي بن أبي الخير العمراني ، تحقيق د/ سعود بن عبد العزيز الخلف ، مكتبة أضواء السلف بالرياض ،

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، لأبي بكر بن الطيب الباقلاني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، مؤسسة الخانجي بمصر .

البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، تحقيق محمد الأشقر .

البرهان في أصول الفقه ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق د / عبد العظيم الديب ، ط١٣٩٩/١ .

تبصرة الأدلة في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي ، تحقيق وتعليق كلود سلامة ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، ١٩٩٠ .

التدمرية ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تحقيق محمد السعوي ، مكتبة العبيكان بالرياض .

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ، لمحمد بن المرتضى اليماني ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط١٤٠٤/١ .

التعرف لمذهب أهل التصوف ، لأبي بكر محمد الكلاباذي ، تحقيق د / عبد الحليم محمود وطه سرور ، دار إحياء الكتب العربية .

التعرف لمذهب أهل التصوف ، لأبي بكر محمد الكلاباذي ، تحقيق د / عبد الحليم محمود وطه سرور ، دار إحياء الكتب العربية .

تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار الفكر ببيروت ، ١٤٠٢ .

التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي ، تحقيق د/ عبد الحي قابيل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بمصر ، ١٤٠٧ .

التمهيد لأبي بكر بن الطيب الباقلاني ، تحقيق عماد ا
الثقافية ببيروت ، ط١٤٠٧/١ .

تنقيح الأبحاث للملل الثلاث ، لسعد بن منصور بن ك
بمصر .

جامع البيان عن تفسير القرآن ، للإمام محمد بن جرير الـ
.

جامع الترمذي ، حققه أحمد شاكر وآخرون ، مكتبة الحـ

الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد القرطبي ، دار إحـ

جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية د / محمد ا
ط١٤١٨/١ .

جوهرة التوحيد مع شرحها تحفة المريد ، لإبراهيم بن مـ
العلمية ببيروت .

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، للإمام قو
بن محمد الأصبهاني . تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ، و
بالرياض ، ط١٤١١/١ .

درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد
د/ محمد رشاد سالم : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلا

الدلالة العقلية ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية
الفوائد بمكة المكرمة ، ط١٤١٩/١ .

ذم الكلام وأهله ، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن
الله بن محمد الأنصاري ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية

الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق
دار اللواء بالرياض ، ١٤٠٣ .

الرد على المنطقيين ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تـ
بباكستان ، ط١٣٩٦/٢ .

رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي ، تحقيق د/ محمد باكريم باعبد الله ، دار الراية بالرياض ، ط١٤١٤/١ .

سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق فواز زمرلي وزميله ، دار الكتاب العربي ، ط١٤٠٧/١ .

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ، تحقيق د/ أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض .

شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة بمصر ، ط١٣٨٤/١ .

شرح الدواني للعقائد العضدية ، لجلال الدين الدواني الصديقي ، دار سعادت ١٣١٦ .

شرح السنة ، لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ، تحقيق د/ محمد بن سعيد القحطاني ، دار ابن القيم بالدمام ، ط١٤٠٨/١ .

شرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد ، لأبي عبد الله السنوسي ، تحقيق د / عبد الفتاح بركة ، دار القلم بالكويت ، ط١٤٠٢/١ .

شرح العقيدة الطحاوية ، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي ، تحقيق د / عبد الله التركي ، وشعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط١٤١٣/٢ .

شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق د / عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، ط١٤٠٩/١ .

الشريعة : لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق الوليد بن محمد سيف النصر ، مؤسسة قرطبة بمصر .ط١٤١٧/١ .

الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ / دار العلم للملايين ببيروت .

صحيح البخاري ، تحقيق د /مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ودار اليمامة ، ط٣/ ١٤٠٧

صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ، تحقيق د / علي الدخيل الله ، دار العاصمة بالرياض ، ط١٤٠٨/١ .

العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ ، لصالح بن محمد المقبلي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط١٤٠٥/٢ .

علم الملل أهميته وضوابطه الشرعية ، لأحمد عبد الله جود ، رسالة ماجستير بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم ، لحسين رشوان ، المكتب الجامعي بالإسكندرية .

الغنية في أصول الدين ، لأبي سعيد عبد الرحمن النيسابوري المعروف بالمتولي الشافعي ، تحقيق عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط١٤٠٦/١ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، علق على الأجزاء الأولى منه الشيخ عبد العزيز بن باز ، ط٢/ المكتبة السلفية .

الفتوى الحموية الكبرى ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني ، تحقيق حمد بن عبد المحسن التويجري ، دار الصميعي بالرياض ، ط١٤٠٩/١ .

في التوحيد ، لأبي رشيد سعيد النيسابوري ، تحقيق د/ محمد عبد الهادي أبي ريدة ، المؤسسة المصرية العامة للكتاب ، ط١ .

فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لزين الدين عبد الرءوف المناوي ، دار المعرفة ببيروت .

القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، دار الكتب العلمية ببيروت .

قواعد المنهج السلفي د / مصطفى حلمي ، دار الدعوة للنشر والتزيع بالإسكندرية ، ط١٤٠٥/٢ .

لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول لأبي الحاج يوسف بن محمد المكلاتي ، تحقيق د / فوقية محمود ، دار الأنصار بالقاهرة ، ط١/ ١٩٧٧

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تقديم وتحقيق د/ فوقية حسين محمود ، عالم الكتب بيروت ن ط٢/١٤٠٧ .

متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، تحقيق د / عدنان زرزور ، دار التراث بالقاهرة .

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن القاسم وابنه محمد ، شؤون الحرمين.

المختار في أصول السنة ، للإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن البنا الحنبلي ، تحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، ط١/١٤١٣ .

مختصر الصواعق المرسلة ، لابن القيم ، اختصار محمد الموصلي ، مكتبة الرياض الحديثة .

مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ، لأحمد القاضي ، دار العاصمة بالرياض ، ط١/١٤١٦ .

المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم ، حققه مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤١١ .

مسند أبي يعلى الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، ط١/١٤٠٤ .

مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي .

المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي ، للفخر الرازي ، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ببيروت ، ط١/١٤٠٧ .

معالم السنن ، للإمام الخطابي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ببيروت .

المعجم الفلسفي ، من وضع مجمع اللغة العربية .

المغني في أبواب العدل والتوحيد ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، حققه مجموعة من الباحثين ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر .

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس وعلق عليه وقدم له : محيي الدين ديب مستو وزملاؤه ، ، ط٢/١٤٢٠ .

الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستا ، دار المعرفة ببيروت ، ١٤٠٢ .

مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج الع علي سامي النشار ، دار النهضة العربية ببيروت ، ١٤٠٤

مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر مكتب الدراسات والإعلام بدار إشبيليا بالرياض ، ط١/

مناهج المحدثين د / أبو لبابة الطاهر حسين ، مطبوع على

منهاج السنة النبوية ، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد ب محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي

منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة و مكتبة الرشد بالرياض ، ط١/١٤١٢ .

منهج البحث العلمي عند العرب لجلال موسى ، دار الكت

منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر إدريس علي أمير ، أضواء السلف ، ط١/ ١٤١٩ .

منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور / أحمد آل فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١/١٤١٤ .

منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصارى — در شيخ الإسلام ابن تيمية ، د/ عبد الراضي محسن ، مكتبة ا

منهج كتابة التاريخ الإسلامي د / محمد بن صامل السلمي

المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية التربوية ، بحوث الرابع للفكر الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١١

الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

المواقف في علم الكلام ، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي ، عالم الكتب ببيروت .

نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله — عز وجل — من التوحيد ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره د / رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبة الرشد بالرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، ط١/١٤١٨ .

نقض تأسيس الجهمية ، لأبي العباس شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن القاسم ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة .

نهاية الإقدام في علم الكلام ، لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني ، حققه وصححه الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي بمصر .

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق محمود الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، دار إحياء الكتب العربية ببيروت .

المنقذ من الضلال ، لأبي حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠١ .

اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر ، لعبد الوهاب الشعراني ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط٣/١٣٣١ .